البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي 2024

جمهورية العراق

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي

للبنك المركزي العراقي 2024

Central Bank of Iraq

Annual Economic Report 2024

www.cbi.iq

العنوان البريدي ص . ب . 64 بغداد – العراق

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

cbi@cbiraq.org

يتوافر هذا التقرير على شبكة الإنترنت على العنوان www.cbi.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2665) لسنة 2025.

مؤشرات الاقتصاد العراقي

Statement			البيان
Currency (Iraqi Dinar)	2024	2023	العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	363.5	353.8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	211.9	215.2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار)
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	8.18	8.17	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)
Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)	8,918	10,764	إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير (ألف دونم)
Rated output power (MW)	19.023	17,913	مُعدّل إنتاج الطاقة (ميكا واط)
General Inflation Rate	2.6	4.4	مُعدّل التضخم العام %
Core Inflation Rate	2.8	4.6	مُعدّل التضخم الأساس %
Average for Consumer Price Index (CPI): (point)	107.1	122.2	مُعدّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	107.5	123.9	مُعدّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد (نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	2.87	2.81	المُعدّل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil ($/ barrel)	77.63	78.56	متوسط سعر برميل النفط (دولار/ برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	152.9	160.3	عرض النقد بالمفهوم الضيق (ترليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	174.0	181.0	عرض النقد بالمفهوم الواسع (ترليون دينار)
Average of (CBI) Interest Rates	5.50	7.5	سعر فائدة البنك المركزي %
Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)	73.4	69.3	رصيد الإئتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total deposits (trillion ID)	122.3	133.5	إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	20.1	19.1	مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة (ترليون دينار)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	140.8	135.7	الإيرادات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Actual/ Public Expenses (trillion ID)	150.5	142.4	النفقات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Monetary base M0 (trillion ID)	142.3	165.2	الأساس النقدي M0 (ترليون دينار)
Non-oil Revenues (trillion ID)	15.5	11.3	الإيرادات غير النفطية (ترليون دينار)
Bank density (1 per 100,000)	0.2	1.9	الكثافة المصرفية (1 لكل 100 الف)
Number of Banks Operating in Iraq	72	70	عدد المصارف العاملة في العراق

المحتويات

المحتويات	الصفحة
الفصل الأوّل التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية	1-8
أوّلًا: التطوّرات العالمية	3
ثانيًا: التطوّرات العربية	6
الفصل الثاني تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية	9
أوّلًا: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024	11-16
ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)	12
ثالثًا: النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	14
الفصل الثالث التطوّرات النقدية والمصرفية	17-33
التطورات النقدية	19
أوّلًا: تطوّرات عرض النقد	19
ثانيًا: تطوّرات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	21
ثالثًا: الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي	23
التطوّرات المصرفية	25
أوّلًا: هيكل القطاع المصرفي لعام 2024	25
ثانيًا: الوضع المالي للقطاع المصرفي	25
ثالثًا: الميزانية الموحّدة للمصارف العاملة في العراق	31
الفصل الرابع تطوّرات قطاع المالية العامة	35-43
أوّلًا: الموازنة المخططة	37
ثانيًا: الميزانية العامة	38
ثالثًا: تطوّرات الدين العام الداخلي	41
الفصل الخامس تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	45-52
أوّلًا: التجارة الخارجية	47
ثانيًا: ميزان المدفوعات	51
الفصل السادس تطوّر نظام المدفوعات	53-59
مكوّنات نظام المدفوعات العراقي	55
الفصل السابع دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام 2024	61-66
أوّلًا: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام	63
ثانيًا: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري	65
ثالثًا: نشاطات تنموية أخرى للبنك	65
رابعًا: مساهمة البنك المركزي العراقي في الحد من التغيير المناخي	65
الملاحق الاحصائية	67-76

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الفصل الثاني	
جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2023–2024	11
جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى عامي 2022–2023	12
جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة (100=2007) للنشاطات الرئيسة لعامي 2023 –2024	13
جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية للنشاطات الرئيسة عامي 2023 –2024	13
جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2023 –2024	14
جدول (6) كميات الإسمنت المُنتَجة عامي 2023–2024	15
جدول (7) مُعدّل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2023–2024	15
جدول (8) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2023– 2024	15
الفصل الثالث	
جدول (9) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2023–2024	19
جدول (10) مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2023 –2024	20
جدول (11) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2023 –2024	21
جدول (12) الكميات المباعة من الدولار عبر المنصة الإلكترونية لبيع العملة الأجنبية والكميات المشتراة عامي 2023 –2024	22
جدول (13) حوالات البنك المركزي العراقي لمدة 182،14 يومًا لعام 2024 و365 يومًا لعام 2023	22
جدول (14) الاحتياطي الإلزامي عامي 2023–2024	23
جدول (15) الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي عامي 2023–2024	24
جدول (16) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عامي 2023–2024	33
الفصل الرابع	
جدول (17) الإيرادات المُقدرة عام 2024	37
جدول (18) النفقات المُقدرة عامي 2023– 2024	37
جدول (19) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للميزانية العامة للدولة عامي 2023– 2024	38
جدول (20) مكوّنات إيرادات الميزانية العامة للدولة (فعلي) عامي 2023–2024	39
جدول (21) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2023–2024	39
جدول (22) النفقات الجارية للميزانية العامة للدولة (فعلية) عامي 2023–2024	40
جدول (23) النفقات الاستثمارية للميزانية العامة للدولة عامي 2023–2024	41
جدول (24) تطوّرات الدين العام الداخلي عامي 2023–2024	43
الفصل الخامس	
جدول (25) حجم التجارة الخارجية عامي 2023 –2024	47
جدول (26) الشركاء التجاريون لصادرات واستيرادات العراق عامي 2023–2024	48
جدول (27) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2023 –2024	50
جدول (28) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2023–2024	50
الفصل السادس	
جدول (29) عدد التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي عامي 2023–2024	58
الفصل السابع	
جدول (30) المبادرة حسب المشاريع والقطاعات لعام 2024	64
جدول (31) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصّة بموجب المبادرة عام 2024	64

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الفصل الثاني	
شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2023 –2024	12
شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عامي 2023 –2024	13
شكل (3) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عامي 2023 –2024	13
الفصل الثالث	
شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0) عامي 2020–2024	19
شكل (5) نسب مساهمة مكونات (M1) عامي 2024	20
شكل (6) نسب مساهمة مكونات عرض النقد الواسع (M2) لعام 2024	20
شكل (7) معدل النمو والمساهمة للمكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2024	21
شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي عامي 2023 –2024	22
شكل (9) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2024	26
شكل (10) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2023 –2024	27
شكل (11) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة عامي 2023 –2024	27
شكل (12) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022–2024	28
شكل (13) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق عامي 2023 –2024	29
شكل (14) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي عام 2024	30
شكل (15) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي عام 2024	31
شكل (16) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عام 2024	32
شكل (17) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عام 2024	33
الفصل الرابع	
شكل (18) نسبة المساهمة المقدرة في تمويل الفجوة المالية (العجز) للموازنة العامة عام 2024	37
شكل (19) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة عام 2024	38
شكل (20) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2023 –2024	40
شكل (21) نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية عام 2024	41
شكل (22) رصيد الدين العام الداخلي نهاية عامي 2023 –2024	42
الفصل الخامس	
شكل (23) حجم التجارة الخارجية في العراق عامي 2023 –2024	47
شكل (24) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي عام 2024	48
شكل (25) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي عام 2024	48
شكل (26) صادرات العراق لأهم الشركاء التجاريين عام 2024	49
شكل (27) استيرادات العراق لأهم الشركاء التجاريين عام 2024	49
شكل (28) ميزان المدفوعات عام 2024	52
الفصل السادس	
شكل (29) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2020–2024	55
شكل (30) مبالغ التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار واليورو عامي 2023–2024	55
شكل (31) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2023–2024	56
شكل (32) عدد تحويلات الصكوك (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2023–2024	56
شكل (33) قيم المعاملات المالية عن طريق البطاقات المحلية والهاتف النقال بالدينار العراقي عام 2024	58
الفصل السابع	
شكل (34) نسبة مساهمة المشاريع في مبادرة (4) ترليونات دينار عام 2024	63
شكل (35) نسبة المبلغ الممنوح للمصرف من المبالغ المخصصة عام 2024	64

المُقدّمة

انطلاقاً من دور دائرة الإحصـــاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي لتوفير بيانات دقيقة وتحليلات شاملة عن الاقتصـــاد العراقي، يسُـــر هذه الدائرة إصـــدارها للتقرير الاقتصـــادي الســـنوي لعام 2024 والذي تحرص على إعداده ونشـــره ســـنويًا، ليتضـــمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الأداء الاقتصادي العراقي لعام 2024.

يواصل الاقتصاد العراقي في عام 2024 أداءه ضمن بيئة محلية وإقليمية ودولية تتســـم بتقلبات الأســـواق العالمية والتحديات في مســـارات النمو الاقتصـــادي. وقد شـــكّلت التطورات في أسواق النفط العالمية عاملًا أساسا في تحديد اتجاهات المؤشـــرات الكلية، بما انعكس على الإيرادات العامة و أداء الموازنة، في الوقت الذي تستمر فيه الجهود الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستقرار المالي والتحول الرقمي.

يقدم التقرير المهام التي يقوم بها البنك المركزي عبر إدارة السياسة النقدية وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي واستثمارها، وكذلك الرقابة والإشـــراف على عمل المصـــارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ويعتمد التقرير بصـــورة رئيســـة على البيانات الرســـمية الصـــادرة من الوزارات والمؤســـســـات العامة إضـــافة إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي.

ويستعرض هذا التقرير بداية التطورات الاقتصادية العالمية ومن ثم أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق في عام 2024، وصـــولًا إلى المؤشـــرات الرئيســـة للاقتصـــاد الكلي، ومتابعة أوضـــاع المالية العامة، والقطاع النقدي والمصـــرفي، والقطاع الخارجي، إضـــافة إلى أنظمة المدفوعات. كما يتضـــمن دور البنك المركزي في دعم الاستقرار والنمو المستدام.

يعكس **الفصـــل الأوّل** التطوّرات الاقتصـــادية العالمية والعربيـــة التي توضـــح أهم التغيرات في المؤشـــرات الاقتصادية عام 2024 والمتوقعة.

في حين بحث **الفصـــل الثاني** تطوّرات القطـاعـات الاقتصادية المحلية، إذ يشير إلى الاتجاهات الرئيسة لأداء الاقتصـاد العراقي بشـأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية والثابتة عام 2024 مقارنة بعام 2023.

ويســتعرض **الفصــل الثالث** التطوّرات النقدية والمصــرفية الرئيسة ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك عِبر عرض أهم التطوّرات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسة.

ويتابع **الفصل الرابع** تطوّر أوضاع المالية العامة في ضوء ما تشـــير إليه بيانات الموازنة العامة للدولة عام 2024 ومقارنتها بعام 2023.

أمّا **الفصـــل الخامس** فيبحث تطوّرات العلاقات التجارية والمالية للاقتصـــاد العراقي مع الاقتصـــادات الأخرى، وتعكس إحصـــاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

ويرصـــد **الفصـــل الســـادس** من هذا التقرير أداء نظام المدفوعات العراقي عام 2024 وأهمّ التطوّرات التي جرت عليه.

وأخيرًا يبحث **الفصـل السـابع** دور البنك المركزي العراقي في المسـاهمة لتحقيق النمو المسـتدام عبر المبادرات التي يقدّمها البنك المركزي وتسهم في عملية التنمية المستدامة.

علمًا أنّ البيانـات الواردة في هـذا التقرير أوليـة وقـابلـة للتعديل.

الفصل الأوّل

التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية
Global and Arab Economic Developments

شـهد الاقتصـاد العالمي في عام 2024 حالة من الاسـتقرار النسـبي وسـط مجموعـة من التحديات المتشـــابكة التي شـــملت التضـــخم، التوترات الجيوسياسية، وتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبرى. وعلى الرغم من هذه الصـعوبات فقد أظهر الاقتصـاد العالمي مرونة ملحوظة، مدعوماً بأداء إيجابي في بعض الأسواق الناشئة، وتراجع تدريجي في معدلات التضخم.

على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصـاد العالمي منذ سـنوات عدة إلا أن من المتوقع أن يستمر النمو العالمي في عام 2025 عند نفس المستوى تقريباً بشرط استقرار الأوضاع السياسية والمالية، وتحقيق مزيد من الانضباط المـالي في الـدول ذات العجز المرتفع. كمـا أن التعـاون الـدولي وتجنـب السياسات الحمائية سيكوّنان عاملين حاسمين في تعزيز النمو الاقتصادي.

إن عام 2024 يعد عاماً انتقالياً للاقتصـــاد العالمي، إذ تراجعت حدة التضـخم، لكن في المقابل برزت تحديات جديدة على مسـتوى التجارة وأمن الطاقة والاستقرار المالي. إذ يتوقف مستقبل الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة على مدى قدرة صـــناع القرار في تحقيق التوازن بين الســـيطرة على التضخم، ودعم النمو، وتجنب التوترات الجيوسياسية والاقتصادية.

يتناول هذا الفصل أهم التطورات العالمية والعربية وكما يأتي:

- **التطوّرات العالمية.**
- **التطوّرات العربية.**

التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية

أوّلًا: التطوّرات العالمية

شـــكل العام 2024 منعطفاً جوهرياً في مســـار الاقتصـاد العالمي، في الوقت الذي واصـلت فيه دول العالم مواجهة تحديات عميقة ومتعددة الأبعاد، بينما برزت فرص جديدة لتعزيز التعافي من جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية التي سبقتها.

في خضـــم مشـــهد يتســـم بتصـــاعد المخاطر الجيوســياســية، وتزايد الكوارث الطبيعية، واســتمرار الصـــراعات في مناطق عدة من العالم، إذ تبرز محركات كبرى مثل السـياسـات النقدية وأفق التجارة الدولية، والتحول نحو اقتصـادات خضـراء ومستدامة، لترسم ملامح مستقبل اقتصادي يزداد تعقيداً.

شـــهد الاقتصـــاد العالمي في 2024 تأثيرات متزايدة بســـبب الصـــراعات الممتدة مثل الحرب في أوكرانيا والأوضـاع المتوترة في الشـرق الأوسـط. وفي الوقت نفسه، يعاني عدد من الاقتصادات الكبرى مثل ألمانيا وفرنسـا وكوريا الجنوبية من أزمات سـياسـية متنامية، تزامناً مع صـــعود تيارات يمينية وشـــعبوية عقب الانتخابات الأوروبية.

كمـا أن عودة الرئيس الأميركي دونـالـد ترامـب، بسـياسـاته القائمة على مبدأ "**أميركا أولاً**"، تنذر بجولة جديدة من الحروب التجارية التي قد تهدد اســـتقرار الاقتصاد الدولي.

وفي خضـم هذا المشـهد، باتت معالم تفكك السـوق العالمية أكثر وضـوحاً مع توسـع مجموعة البريكس، وفرض عقوبات أميركية جديدة، وتراجع كفاءة سلاسل التوريد.. وجميعها تحولات لا تقف عند إضـــعاف التعاون الدولي فحسب، بل تضع عقبات إضافية أمام الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وفي الوقت الذي عانت فيه الاقتصـــادات المتقدمة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من معدلات تضخم مرتفعة وارتفاع تكاليف المعيشـــة، واجهت الاقتصـــادات النامية في آسـيا وأفريقيا تحديات كبرى مثل اضـطرابات سلاسل التوريد وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن آثار التغير المناخي، وسط تحديات معقدة.

شـــهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي نموًا في عام 2024 بنسبة (3.2%) بعد ان سجل (3.3%) في عام 2023 ويعزى ذلك إلى اسـتمرار ارتفاع أسـعار الفائدة لمكافحة التضخم قبل ان تخفضها البنوك المركزية نهاية عام 2024 مما أدى إلى تراجع الاسـتثمار والاسـتهلاك وضعف الطلب في الاقتصادات الكبرى.

ورغم اســتمرار تراجع معدل التضــخم العالمي في العام 2024، لا يزال تضخم أسعار الخدمات مرتفعا في كثير من المناطق، مما يشـــير إلى أهمية فهم الديناميكيات القطاعية ومعايرة السـياسـات النقدية وفقا لذلك، بحسـب أحدث تقارير صـندوق النقد الدولي، الذي يشـير إلى أنه في ظل انحســـار الاختلالات الدورية في الاقتصـــاد العالمي، ينبغي معايرة أولويات السـياسـات على المدى القريب بدقة لضـمان سـلاسـة الهبوط الاقتصـادي. وفي الوقت نفســه، يتعين تنفيذ الإصــلاحات الهيكلية اللازمة لتحسـين آفاق النمو على المدى المتوسـط، مع ضـرورة الاستمرار في دعم الفئات الأكثر ضعفا.

سـجل معدل التضـخم العالمي 5.7% عام 2024 مقابل 6.7% في عـام 2023. ومن المرجح أن ينخفض التضـــخم قليلا في عام 2025 ليســـجل 4.5% لتبقى اعلى من القيم المســـتهدفة للبنوك المركزية ، نتيجة قيام الشـــركات بتمرير بعض تكاليفها المتعلقة بالتعريفات الجمركية إلى العملاء. بالإضـــافة إلى ذلك، قد تُســـهم القيود المفروضـــة على الهجرة في نقص العمالة وتؤدي إلى تضـــخم في قطاع الخدمات. ومن المتوقع أن تبدأ أســعار المســتهلك في التباطؤ في عام 2026 وســط ضعف الطلب وانخفاض إنفاق الشركات.

أمّا على مستوى السياسة المالية فقد ركزت الحكومات على خفض عجز الموازنة إذ بدأت عدد من الدول بالخفض التدريجي للانفاق ولا سيما الدعم الاستثنائي الذي قدم في أزمة كورونا ومرحلة التعافي. فضلا عن التركيز أكثر على الإصلاحات الضريبية وزيادة كفاءتها.

فيما يخص حجم الديون الحكومية العالمية، فقد ارتفعت في هذا العام ، إذ سجل رصيد الدين الحكومي العالمي مستوى قياسيًا جديدًا نهاية 2024 بلغ 102 ترليون دولار مقابل 97 ترليون دولار عام 2023 في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو. مرتفعًا بمقدار 5 ترليونات دولار عام 2024، في حين أدت توقعات خفض أسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) إلى موجة من الاقتراض والتي من الممكن أن تؤي إلى زيادة عبء الدين، ويُعزى ارتفاع حجم الدين إلى عدة أسباب، أهمها:

- زيادة الإنفاق الحكومي لاسيما فيما يتعلق بالدفاع ودعم الطاقة، دعم الاقتصاد.
- تمويل عجز الموازنات في دول كثيرة لاسيما بعد أزمة الطاقة والحروب.

شهدت التجارة العالمية ارتفاعاً بنسبة 3.3% في هذا العام، إذ من المتوقع أن تصل التجارة العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ما يقرب من 33 تريليون دولار في عام 2024، بزيادة قدرها تريليون دولار عن العام السابق. ويُعزى هذا النمو بشكل رئيس لارتفاع تجارة الخدمات بنسبة 7% ، مما أسهم بمبلغ 500 مليار دولار في التوسع الإجمالي. أما تجارة السلع، فقد نمت بمعدل أبطأ بلغ 2% هذا العام، وظلت دون ذروتها في عام 2022.

1. الاقتصادات المتقدمة

شهدت الدول المتقدمة عاماً صعبًا، إذ سجلت نمواً ضعيفاً إلى متوسطاً عام 2024 نَجَمَ عن ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ التجارة العالمية، فضلا عن أزمات الطاقة واستمرار التوترات الجيوسياسية. إذ استمر النمو الاقتصادي بنفس نسبة العام السابق حيث سجل 1.7% ومن المتوقع أن يسجل 1.9% عام 2025.

فيما سجل حجم التجارة في الدول المتقدمة نمواً بنسبة 2.2% في عام 2024 إلا أن من المتوقع أن ينخفض قليلاً عام 2025 مُسجلًا معدل نمو موجب قدره 2.1% ناجم عن فرض التعريفات الكمركية من الولايات المتحدة.

كما ارتفعت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل رئيس في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهو ما يعد مؤشرًا مقلقًا يشكّل ضغوطاً على الاستدامة المالية.

أمّا على مستوى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، فقد نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.8% في عام 2024، وبانخفاض طفيف عن نسبة النمو البالغة 2.9% المسجلة في العام السابق. إذ قاد النمو الزيادات في إنفاق المستهلكين والاستثمارات والنفقات الحكومية والصادرات، بينما ارتفعت الواردات أيضاً. على صعيد التضخم، ارتفع مؤشر الأسعار للمشتريات المحلية الإجمالية بنسبة 2.3% في عام 2024، مقارنة بانخفاض 3.3% في عام 2023. في الوقت نفسه، زاد مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) بنسبة 2.5%، بانخفاض من 3.8% في عام 2023.

فيما ارتفعت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام ليبلغ 120.8% مقابل 119% عام 2023.

وشهدت الولايات المتحدة ارتفاع واردات السلع بنسبة 4% على أساس ربع سنوي وسنوي، مع زيادة الصادرات بنسبة 2% على أساس سنوي.

وعلى مستوى **منطقة اليورو** نما الاقتصاد بنسبة 0.8% في المنطقة لهذا العام، وهي نفس النسبة المتوقعة في العام السابق. مع استمرار تراجع التضخم وزيادة نمو الاستهلاك الخاص والاستثمارات، ومع مستويات البطالة عند أدنى مستوياتها على الإطلاق، من المتوقع أن يتسارع النمو تدريجياً في العامين المقبلين، على الرغم من خفض توقعات النمو من 1.4% إلى 1.3% عام 2025، وبالنسبة لعام 2026، من المتوقع أن يرتفع نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 1.6%. فيما من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الألماني بنسبة 0.1% 2024، وهو عكس النمو المتوقع بنسبة 0.1% في الربع الاول 2024. كما من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد الألماني و1.3% في 2026. أما فيما يتعلق بالتضخم، وبالرغم من الارتفاع الطفيف في أكتوبر 2024، الذي يعود بشكل كبير إلى أسعار الطاقة، فقد انخفض التضخم الرئيس في منطقة اليورو إلى أقل من النصف ليصل إلى 2.4% في 2024، من 5.4% في 2023، ومن المتوقع أن يتراجع تدريجياً إلى 2.1% في 2025 و1.9% في 2026.

وعلى مستوى الدين العام فقد سجلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ليبلغ 87.7% عام 2024 مقابل 87.4 عام 2023 ويتوقع ان تستمر بالارتفاع في عام 2025 ليبلغ 88.7%.

فيما **شهدت اليابان** نمواً اقتصادياً بنسبة 0.1٪ في عام 2024، وهو انخفاض حاد عن النمو الذي شهده في العام السابق الذي بلغ 1.5٪ ، ما أبطأ الوتيرة منذ عام 2020 بسبب تزايد العَقبات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وانخفاض قيمة الين، وعدم اليقين في التجارة العالمية.

انخفض الاستهلاك الخاص بعد ثلاث سنوات من النمو (-0.1٪ مقابل 0.8٪ في عام 2023)، حيث تأخرت زيادة الرواتب خلف التضخم لمعظم العام. كما ارتفعت الاستثمارات بأقل معدل في أربع سنوات (1.2٪ مقابل 1.5٪)، حيث قام بنك اليابان بتنفيذ ثلاث زيادات في الفائدة لتطبيع السياسة بعد سنوات من الفائدة المنخفضة للغاية. أما على مستوى التجارة، فقد سجلت الصادرات أبطأ زيادة لها منذ عام 2020 (1.0٪ مقابل 3.0٪ عام 2023)، بينما ارتفعت الواردات بعد الانخفاض في عام 2023 (1.3٪ مقابل -1.5٪)، مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه، ارتفع الإنفاق الحكومي في عام 2024 ليبلغ 0.9٪ مقابل -0.3٪ عام 2023. مع ذلك بقي الاقتصاد الياباني رابع أكبر اقتصاد في العالم.

1. اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية

واجهت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مجموعة من التحديات العالمية والمحلية، لكنها أظهرت بعض نقاط القوة مقارنة بالدول المتقدمة إذ سجل معدل نمو هذه البلدان نسبة (4.2%) عام 2024 مقابل (4.1%) في عام 2023. ومن المتوقع ان تستمر بنفس وتيرة النمو في عام 2025. نمت التجارة في الدول النامية بجانبي الصادرات والواردات بنحو 4- 4.6%، متجاوزة نمو الأسواق المتقدمة بنحو (2-2.7%)، إلا أنها لاتزال تواجه تحديات بسبب الحواجز التجارية والمنافسة الشرسة.

وفيما يخصُّ الاقتصاد الصيني فقد تباطأ إجمالي الناتج المحلي الصيني ليسجل نمواً بنسبة (4.8%) على أساس سنوي في عام 2024 مقابل (5.2%)، وهو أدنى من الهدف السنوي البالغ نحو (5%). يعزى هذا التباطؤ إلى استمرار أزمة شركات التطوير العقاري الكبرى، فضلا عن انخفاض أسعار المساكن، وضعف الاستثمار العقاري، مما أثر في قطاعات مرتبطة مثل الصلب، الاسمنت، الأثاث.

إضافة إلى ضعف الاستهلاك المحلي نتيجة تفضيل الأسر الادخار بدلا عن الإنفاق.

في المقابل ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2024 لتبلغ (88.3%) مقابل (82.0%) عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع اقتراض الحكومات المحلية لتمويل مشاريع البنية التحتية، أما على مستوى التجارة الخارجية فقد سجلت التجارة الخارجية الصينية نموًا بنسبة 5% عام 2024 بالمقارنة مع العام السابق، محققة مستوى قياسيًا قدره 43.85 تريليون يوان (نحو 6 تريليونات دولار)، إذ أن "قيمة الصادرات تخطت لأول مرة 25 تريليون يوان (نحو 3.4 تريليونات دولار)، بزيادة 7.1% عن العام السابق. أما الواردات، فارتفعت إلى 18.39 تريليون يوان (نحو 2.5 تريليون دولار)، بزيادة 2.3% عن العام السابق. وقد أدى هذا إلى ارتفاع الفائض إلى مستوى غير مسبوق بلغ 992 مليار دولار في عام 2024، بزيادة 21% عن العام السابق.

أماالاقتصاد الهندي فقد شهد تباطؤًا في النمو ليسجل (6.5%) عام 2024 مقابل (8.2%) عام 2023 ، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد عام 2025 بنسبة (6.5%)، ويعزى هذا النمو إلى عوامل عدة، في مقدمتها ارتفاع الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة، إلى جانب استقرار نسبي في السياسات النقدية المعتمدة من البنك الاحتياطي الهندي، مما ساعد على كبح التضخم دون كبح النشاط الاقتصادي. كما ساهم التوسع في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا والبنية التحتية في دعم الناتج المحلي الإجمالي، يأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه الهند إلى تعزيز مكانتها بوصفها مركز جذب استثماري عالمي بديل لبعض الاقتصادات الكبرى مثل الصين، ضمن استراتيجيات إعادة هيكلة سلاسل الإمداد الدولية.

فيما سجل التضخم (4.95%) في عام 2024 مقابل (5.65%) عام 2023 ، وهذا يشير إلى أن بنك الاحتياطي الهندي نجح في السيطرة على التضخم ليحافظ عليه ضمن النطاق المستهدف الذي يتراوح بين (2%-6%).

بينما سجل إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ (81.3%) عام 2024 مقابل (81.2%) ومن المتوقع أن ينخفض عام 2025 ليسجل (80.4%).

فيما شهدت كُلٍّ من دول أوربا الشرقية، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نموًا في عام 2024 بنسبة (3.2%، 2.4%، 2.4%) على التوالي، ومن المتوقع أن يستمر النمو في هذه الدول عام 2025 وبنسبة (2.2%، 2.5%، 3.6%) على التوالي.

ثانيًا: التطوّرات العربية

نما الناتج المحلي الإجمالي العربي بنسبة 1.8%، ليتجاوز 3.6 تريليون دولار عام 2024، مع استمرار تركزه الجغرافي في الإمارات والسعودية ومصر والعراق والجزائر، بحصة تجاوزت 72% من إجمالي المنطقة.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباين أداء مؤشرات الاقتصاد العربي في عام 2024، بسبب تراجع إنتاج النفط الخام بنحو 4% وأسعاره العالمية بمعدل 1%، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية، التي تشهدها المنطقة إلى جانب التغيرات المناخية وزيادة حجم الديون الخارجية.

من جانب آخر تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية بمعدل 1.2%، ليبلغ 7557 دولاراً عام 2024، مع توقعات بأن يرتفع بمعدل 1% ليبلغ 7602 دولارًا في المتوسط عام 2025، فيما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج، وفق تعادل القوة الشرائية بمعدل 2%، ليبلغ نحو 19 ألف

دولار، في عام 2024، مع استمرار التفاوت الكبير فيما بين دول المنطقة.

فيما ارتفع متوسط معدل تضخم أسعار المستهلك في المنطقة العربية إلى 12% عام 2024، مع توقعات بتراجعه إلى 8.5% عام 2025.

وشهدت مؤشرات المديونية العربية تبايناً عام 2024، حيث تراجعت نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الناتج إلى 48.3%، مع توقعات بأن تنخفض إلى 47.6% بنهاية 2025، في المقابل ارتفعت نسبة الدين الخارجي لتبلغ نحو 56% من الناتج المحلي الإجمالي العربي في 2024 مع توقعات بتراجعها إلى 54.5% عام 2025.

كما ارتفعت قيمة التجارة الخارجية العربية في السلع والخدمات بنسبة 3.6%، لتتجاوز 3.3 تريليون دولار عام 2024، كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات بنحو 1%، والواردات بأكثر من7%، ليتراجع فائض الميزان التجاري بمعدل 33% إلى 177 مليار دولار، في العام نفسه.

أما على مستوى احتياطيات الدول العربية من العملات الأجنبية فقد نمت بمعدل 3.7% إلى نحو 1.2 تريليون دولار، بما يكفي لتغطية الواردات العربية من السلع والخدمات لمدة تزيد على 8 شهور، مع توقعات بأن تشهد تلك الاحتياطيات، في عام 2025، ارتفاعاً طفيفاً بمعدل 1.2%، مقابل تراجع معدل تغطيتها لإجمالي الواردات العربية إلى أقل من 8 شهور.

وعلى مستوى مجاميع الدول العربية فقد شهدت منطقة **مجلس التعاون الخليجي** نمواً اقتصادياً ملحوظًا بلغ 1.7% في عام 2024، مقارنةً بنسبة 0.3% في عام 2023. واستمر القطاع غير النفطي في إظهار قدرته على الصمود، بزيادة 3.7%. وقد ساهم في تحقيق هذا النمو بشكل كبير كل من الاستهلاك الخاص، والاستثمار، والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في هذه المنطقة ارتفاعاً على المدى المتوسط يصل إلى 3.2% في عام 2025 و4.5% في عام 2026. هذا النمو ربماً يكون مدفوعاً بالتراجع عن سياسة خفض إنتاج النفط التي كانت قد أقرتها مجموعة أوبك+، إلى جانب تحسن أداء القطاعات غير النفطية.

في الوقت نفسه، ظهرت تحديات مرتبطة بحالة عدم اليقين التي تحيط بالتجارة العالمية، حيث لا يزال خطر التباطؤ الاقتصادي العالمي يحمل آثارا سلبية على المنطقة. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز التجارة الإقليمية.

على مستوى المالية العامة يتوقع أن تشهد بعض دول مجلس التعاون الخليجي عجزا متزايداً في الموازنة في عام 2025 مما يؤكد على ضرورة فهم مدى فاعلية السياسات المالية العامة. بالرغم من ان الإنفاق الحكومي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ساهم في استقرار الاقتصادات بشكل فعال، لا سيما في فترات الركود. الا أن تأثير الاستثمار الحكومي على الإنتاج غير النفطي يعد هامشيا بزيادة نسبتها 0.07% في الناتج المحتمل لكل زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة في الاستثمار .

اما على صعيد الدول المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي فقد نما **الاقتصاد الجزائري** بشكل معتدل في هذا العام 2.3-2.5% ويعزى ذلك إلى صادرات الغاز إلى اوربا التي دعمت الإيرادات، في نفس الوقت يواجه الاقتصاد تحديات هيكلية. في ذات الوقت تراجعت معدلات التضخم إلى 4- 4.8% عام 2024.

بينما توسع العجز المالي في هذا العام بفعل ارتفاع الانفاق العام ليسجل 11% من الناتج المحلي في 2024. أما احتياطي النقد الأجنبي

فقد ظل متيناً، إذ يغطي نحو 16 شهراً من الواردات في ايلول 2024.

أما على مستوى الحساب الجاري فقد انتقل من فائض إلى توازن في عام 2024، ومن المحتمل أن يصبح عجزاً بحلول عام 2025 نتيجة تراجع عائدات النفط وتزايد الاستيرات.

نما الاقتصاد المصري في السنة المالية 2023-2024 بنسبة (2.4%)، مقابل (3.8%) في العام السابق ، يعزى الانخفاض في النمو إلى أزمة العملة وتداعيات الحرب في غزة على عائدات قناة السويس والسياحة، بينما بلغ التضخم ذروته في ايلول 2023 ليبلغ (38%)، ثم تراجع تدريجياً إلى نحو (24% - 26%) أواخر عام 2024. إذ كان لتراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي أثر كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تراجع من 30.85 جنيه لكل دولار إلى 48 جنيه لكل دولار نتيجة تحرير سعر الصرف في آذار 2024.

بلغ إجمالي التجارة الخارجية في السنة المالية 2023- 2024 نحو (104.7) مليار دولار، منها واردات بقيمة (72.1) مليار وصادرات بنحو (32.6) مليار دولار.

أما على مستوى المالية العامة فقد بلغ الدين العام (90.9%) من الناتج المحلي في عام 2024 مقابل (95.9%) في 2023. وتعد هذه النسبة عالية مقارنة بالمتوسط الإقليمي لكنها تمثل تحسناً ملحوظاً بعد سنوات عدة من الضغط المالي الكبير.

تشير البيانات أن مصر نجحت في السيطرة على الدين في عام 2024 عبر مزيج من نمو الناتج، تحرير الجنيه، دعم خارجي، وسداد جزء من الدين بالدولار. لكن وصول الدين إلى ما دون (80%) من الناتج يتطلب إصلاحات مستمرة وصارمة، بما في ذلك تحسين إدارة الإنفاق، تعزيز الإيرادات، ودعم القطاع الخاص.

الفصل الثاني

تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية

يمكّن الناتج المحلي الإجمالي البنوك المركزية وصنّاع السياسات من الحكم على الاقتصاد، وما إذا كان يحتاج إلى تعزيز أو يحتاج إلى تقييد، وما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على الركود أو التضخم، إلى جانب ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعطي فكرة جيدة عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم حجم الاقتصاد الرسمي للدولة. وعادةً ما يتم الاعتماد على نمو الناتج عند مقارنته بالبيانات السابقة، فيما إذا كان ينكمش أو يتوسع. وعلى هذا النحو، فهو أداة بالغة الأهمية للمستثمرين وقادة الأعمال وصناع السياسات على الصعيدين المحلي والدولي. تختلف معدلات نمو الناتج بين الدول المتقدمة والدول الناشئة والدول النامية، نظرًا لاختلاف طبيعة اقتصادات هذه الدول والعوامل المؤثرة في نمو الناتج، إلى جانب السياسات المتبعة من صنّاع السياسات المالية والنقدية.

كما يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات التي تدخل بعدد من المؤشرات لبيان سلامة القطاعات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي الأسمي والحقيقي، حيث يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام معامل انكماش سعر الناتج المحلي الإجمالي، وهو الفرق في الأسعار بين السنة الحالية وسنة الأساس.

وسيتناول هذا التقرير تحليل الناتج المحلي الإجمالي، وكما يأتي:

- **الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024**
- **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)**
- **النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**

الناتج المحلي الإجمالي

أوّلًا: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024

احتل العراق المركز الـــــ (51) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والـــــ (54) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى العالم والمركز الـــ (4، 5) عربيًا على المستوى الأسعار الجارية والثابتة على التوالي، ويشكل نسبة (7.5%) من إجمالي الناتج للدول العربية بالأسعار الجارية.ونسبة (6.2%) الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من إجمالي الناتج للدول العربية.

تشير التقديرات الأولية لمؤشّرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2024 إلى:

انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2024 بنسبة (1.5%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياسًا بالعام السابق، ليسجّل (211.9) ترليون دينار مقابل (215.2) ترليون دينار عام 2023، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (6.2%) نتيجة خفض الإنتاج النفطي في الربع الرابع بوصفه جزءًا من خطة التعويض عن الإنتاج فوق حصته، والذي يشكل نسبة مساهمة (52.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بنسبة (4.3%) لعام 2024 مقارنةً بعام 2023، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع عدد من النشاطات (الزراعة والغابات والصيد، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، البناء والتشييد، تجارة (الجملة والمفرد) بنسبة (18.5%)،(42.9%)،(46.4%)،14.4%)، (3.4%) على التوالي.

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2024 بنسبة (2.7%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياسًا بالعام السابق، ليسجّل (363.5) ترليون دينار مقابل (353.8) ترليون دينار عام 2023 ويعزى الارتفاع بالدرجة الأساس إلى نمو نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق نسبة (4.3%) الذي أسهم بنسبة (8.0%) من إجمالي الناتج المحلي.

إضافة إلى نمو كل من النشاطات (الزراعة والغابات والصيد، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، البناء والتشييد، خدمات التنمية الاجتماعية) بنسبة(12.3%)،(39.2%)،(4.9%)،(55.4%)، (10.7%)،(17.5%) على التوالي.

أسهم الناتج المحلي الإجمالي **عدا النفط** بالأسعار الجارية برفع الناتج بنسبة (11.7%) لعام 2024 مقارنةً بعام 2023.

- سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة (0.23%) ليبلغ (8.18) مليون دينار عام 2024 مقابل (8.17) مليون دينار في العام السابق، نتيجة الارتفاع في الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة أكبر من ارتفاع عدد السكان، على النحو المبيّن في **جدول (1)**.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2023-2024

التفاصيل	2023	2024	مُعدّل النمو%
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) (100=2007)	215.2	211.9	-1.5
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	353.8	363.5	2.8
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	8.17	8.18	0.2

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2023-2024 (تريليون دينار)

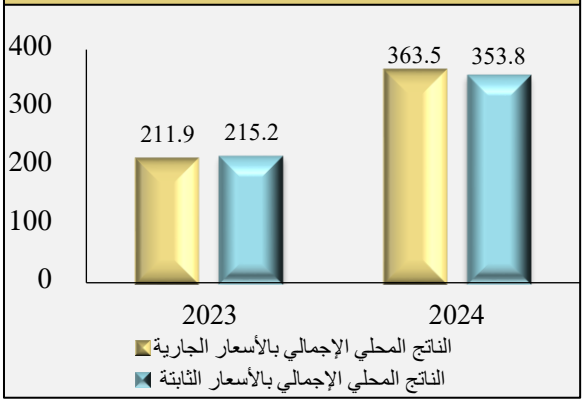

بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (52.7%) عام 2024 مقابل (55.6%) عام 2023، وهذه النسبة تُعدُّ الأعلى قياسًا بالقطاعات الأخرى (غير النفطية) التي شكّلت (47.3%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2024 مقابل (44.4%) في عام 2023، إن الانخفاض التدريجي لمساهمة قطاع النفط في الأعوام السابقة يبين نجاعة السياسات الاقتصادية في التنوع الاقتصادي ولاسيما أن هناك بعض المنتجات التي حققت الاكتفاء الذاتي إلا أن البلد لا زال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في تقليص الاعتماد على قطاع النفط الخام، **جدول (2)**.

جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى عامي 2023-2024

القطاعات	2023	2024
مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	55.6	52.7
مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	44.4	47.3
المجموع	100	100

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية) وعلى النحو الآتي:

1. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للنشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجّلت **النشاطات السلعية** بالأسعار الثابتة عام 2024 انخفاضًا بلغت نسبته (1.6%) لتبلغ قيمته (139,503.0) مليار دينار مقابل (141,751.7) مليار دينار عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى الانخفاض في نمو قيمة التعدين والمقالع على الرغم من ارتفاع باقي الأنشطة.

وسجّلت **النشاطات التوزيعية** انخفاضًا بنسبة (0.9%) لتبلغ (38,235.1) مليار دينار مقابل (38,579.9) مليار دينار في عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاع النقل والاتصالات والخزن بنسبة(4.1%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إضافة إلى انخفاض نشاط البنوك والتأمين بنسبة (4.1%) على الرغم من ارتفاع نشاط تجارة الجملة والمفرد بنسبة (3.4%).

وسجّلت **النشاطات الخدمية** انخفاضاً بنسبة (2.2%) عن العام السابق لتبلغ (35,333.3) مليار دينار عام 2024 مقابل (36,115.9) مليار دينار عام 2023 نتيجة الانخفاض كُلٍّ من ملكية خدمات التنمية الاجتماعية وملكية دور السكن بنسبة (0.4%)،(6.8%). وبذلك حافظت النشاطات السلعية على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (65.5%) تليها النشاطات التوزيعية بنسبة (17.9%) وهذا أثّر في نسبة مساهمة النشاطات الخدمية لتبلغ (16.6%)، على النحو المبيّن في **جدول (3)**.

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة (100=2007) للنشاطات الرئيسة عامي 2023 -2024 (مليار دينار)

النشاطات	2023	*2024	مُعدّل النمو%	المساهمة في النمو %
النشاطات السلعية	141,751.7	139,503.0	-6.1	66.6
النشاطات التوزيعية	38,579.9	38,235.1	-0.9	10.2
النشاطات الخدمية	36,115.9	35,333.3	-2.2	23.2
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	216,447.5	213,071.5	-1.6	100

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
***تقديرات أوّلية.**

شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عامي 2023-2024

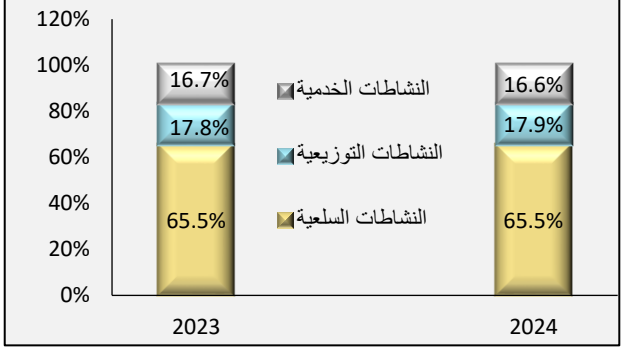

2. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجّلت **النشاطات السلعية** بالأسعار الجارية لعام 2024 انخفاضًا بنسبة (1.0%) لتبلغ (199,821.2) مليار دينار مقابل (201,890.1) مليار دينار لعام ويُعزَى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في التعدين والمقالع بنسبة (9.4%) عام 2024، وسجّلت **النشاطات التوزيعية** بالأسعار الجارية ارتفاعًا بنسبة (1.2%) لتبلغ (68,121.7) مليار دينار مقابل (67340.1) مليار دينار لعام 2023 ويعزى هذا الارتفاع إلى قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق والبنوك والتأمين بنسبة (4.9%)،(2.5%) على الرغم من انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن بنسبة (2.0%).

فيما سجّلت **النشاطات الخدمية** ارتفاعاً في هذا العام بنسبة (12.7%) لتبلغ (98,253.8) مليار دينار مقابل (87,147.6) مليار دينار عام 2023 ويعزى هذا إلى ارتفاع خدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (17.5%) على الرغم من انخفاض نشاط ملكية دور السكن (4.1%).

ونلحظ من **الشكل (3)** أنّ هناك انخفاضًا في مساهمة النشاطات السلعية على حساب كُلٍّ من النشاطات الخدمية والنشاطات التوزيعية.

على الرغم من أن النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (54.6%) تليها النشاطات الخدمية بنسبة (26.8%) وهذا أثّر في نسبة مساهمة النشاطات التوزيعية بنسبة(18.6%)، و يدل هذا على كبر حجم الدولة بالاقتصاد اذ تسجل الحكومة العامة نسبة (17.9%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية للنشاطات الرئيسة عامي 2023 -2024 (مليار دينار)

النشاطات	2023	*2024	مُعدّل النمو%	المساهمة في النمو %
النشاطات السلعية	201,890.1	199,821.2	-1.0	-21.1
النشاطات التوزيعية	67,340.9	68,121.7	1.2	8.0
النشاطات الخدمية	87,147.6	98,253.8	12.7	113.1
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	356,378.6	366,196.6	2.8	100

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
***تقديرات أوّلية.**

شكل (3) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عامي 2023-2024

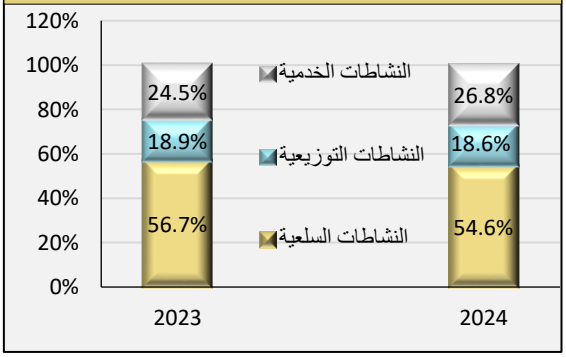

ثالثًا: النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1. نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك

سجّلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2024 بالأسعار الثابتة ارتفاعًا بنسبة (18.5%) ليسجّل ما مقداره (8,463.3) مليار دينار مقابل (7,143.1) مليار دينار عام 2023، نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي، إذ سجّل إنتاج الحنطة والشعير ارتفاعًا بنسبة (23.2%)،(54.7%) قياسًا بعام 2023 على التوالي. إضافة إلى ارتفاع متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة والشعير بنسبة(26.9%)،(391.2%) على التوالي وهذا يدل على استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.

أدى التحسن في نشاط الزراعة إلى تمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العامين (2023-2024) وهو ما أتاح للبلاد إطلاق مبادرة لتصدير الفائض إلى الدول العربية.نتيجة الدعم الحكومي المستمر التي شملت توفير المستلزمات الزراعية واستخدام تقنيات ري حديثة لمواجهة شح المياه فضلاً عن توفير البذور المحسنة مما أدى إلى تحسن معدلات المحاصيل، من جانب آخر، كان هناك انخفاض في المساحة المزروعة لكلا المحصولين بنسبة (17.1%) قياسًا بعام 2023.

جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2023-2024

		الحنطة	الشعير	المجموع
المساحة المزروعة دونم (1000)	2023*	8,420	2,344	10,764
	2024*	8,177	741	8,918
	التغير %	-2.9	-68.4	-17.1
الإنتاج (1000) طن	2023*	4,248	106	4,354
	2024*	5,234	164	5,398
	التغير %	23.2	54.7	24.0
متوسط غلة الدونم الواحد (دونم\كغم)	2023*	504.5	45.2	549.7
	2024*	640.1	222.0	862.1
	التغير %	26.9	391.2	56.8

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
***عدا إقليم كردستان وبعض القرى في محافظات نينوى، كركوك، ديالى، الأنبار وصلاح الدين.**

2. نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجّلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2024 بالأسعار الثابتة انخفاضًا بنسبة (6.2%) ليسجّل ما مقداره (112,526.5) مليار دينار مقابل (119,956.1) مليار دينار عام 2023، ويُعزَى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض **نشاط النفط الخام** بنسبة (6.2%) في عام 2024 ليسجّل ما مقداره (112,237.4) مليار دينار مقابل (119,687.9) مليار دينار عام 2023، نتيجة لتعويض الخفض كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك+، في حين سجّلت **الأنواع الأخرى من التعدين** ارتفاعًا بنسبة (7.8%) قياسًا بالعام السابق، أمّا على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فإنّه يحتل المرتبة الأولى بنسب المساهمة لتبلغ (52.8%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام.

3. نشاط الصناعة التحويلية

شهدت الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعًا بنسبة (42.9%) قياسًا بالعام السابق لتسجّل (5,929.4) مليار دينار عام 2024 مقابل (4,149.8) مليار دينار عام 2023 يعود سبب ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج

المحلي إلى استمرار النمو في الإنتاج الصناعي لاسيما في قطاعات السمنت فقد ارتفعت كميات الإنتاج المتحقق للسمنت الاعتيادي في هذ العام بنسبة (11.7%) وارتفعت كميات إنتاج سمنت المقاوم بنسبة (4.8%) على التوالي في حين شهدت كميات السماد نوع يوريا ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة (40.2%) على التوالي.

جدول (6) كميات الإسمنت المُنتَجة عامي 2023-2024

إسم المادة	2023	2024	نسبة التغير %
سمنت عادي	4,242,475.0	4,737,974.0	11.7
سمنت مقاوم	5,228,073.0	5,476,840.0	4.8
الأسمدة النتروجينية (اليوريا)	196,706.0	275,769.0	40.2

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن.

4. نشاط الكهرباء والماء

سجّلت القيمة المضافة لنشاط قطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة لعام 2024 ارتفاعاً بنسبة (46.4%) قياسًا بالعام السابق، إذ بلغت القيمة المضافة (2,604,247.8) مليون دينار مقابل (1,778,859.3) مليار دينار 2023، إلّا أنّه ما زال يسجّل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.2%). وبالرغم من انخفاض هذا القطاع ككل، إلا أن إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفع بنسبة (5.4%) مقابل انخفاض الطلب عليها بنسبة (5.7%) الأمر الذي أدى إلى انخفاض العجز في الطاقة الكهربائية من (21,837.4) ميكا واط عام 2024 إلى (2,981.5) ميكا واط عام 2023 وبنسبة بلغت (43.3%) **جدول (7)**.

جدول (7) مُعدّل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2023-2024 (MW)

البيان	2023	2024	نسبة التغيير %
إنتاج الطاقة	17,898	18,855.9	5.4
الطلب على الطاقة	23,158	21,837.4	-5.7
فائض / عجز	-5,260	2,981.5	-43.3

المصدر: وزارة الكهرباء.

- سجّل مُعدّل الاستيراد للطاقة الكهربائية انخفاضًا عام 2024 بنسبة (1,353%) مقارنة بعام 2023، لتسجّل (613.3) ميكا واط/ ساعة مقابل (42.2) ميكا واط/ ساعة في العام السابق، على النحو المبيّن في **جدول (8)**.
- سجّلت الطاقة الإنتاجية للكهرباء في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (8.3%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (7,240.2) ميكا واط/ ساعة عام 2024 مقابل (6,684.3) ميكا واط/ ساعة عام 2023.

جدول (**8**) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2023- 2024 (MW)

البيان	2023	2024	نسبة التغير%
خطوط الطاقة المستوردة	42.2	613.3	1,353.7
الخطوط الاستثمارية المحلية	6,684.3	7,240.2	8.3
المجموع	6,726.5	7,853.5	16.8

المصدر: وزارة الكهرباء.

5. نشاط البناء والتشييد

سجّل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2024 ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة (14.4%) مقارنة بعام 2023 وبنسبة مساهمة (4.7%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجّلت القيمة المضافة (9,979.6) مليار دينار مقابل (8,723.9) مليار دينار في عام 2023 ويعزى ذلك إلى حركة البناء الناتجة عن منح المبادرات والقروض.

6. نشاط النقل والاتصالات والخزن

شـهد قطاع النقل والاتصـالات انخفاضًـا في مُعدّل نموه السنوي بالأسعار الثابتة في عام 2024 وبنسبة (4.1%) مقارنة بعام 2023، إذ سـجّلت القيمة المضـافة له (19,156.1) مليار دينار عام 2024 مقابل (19,981.4) مليار دينار عام 2023، احتل المرتبة الثالثة في المسـاهمة من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (9%).

7. نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سـجّل نشـاط هذا القطاع بالأسـعار الثابتة ارتفاعاً بنسـبة (3.4%) عام 2024 مقارنة بالعام السـابق، وبنسبة مساهمة بلغت (8.1%) لتبلغ القيمة المضافة لـه (17,156.3) مليار دينـار عام 2024 مقابل (16,593.3) مليار دينـار عام 2023 وهذا نـاجم عن زيادة شَـقَّي الاسـتهلاك والاسـتثمار الناجم عن إقرار الموازنة.

8. نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات

شـهد نشـاط هذا القطاع بالأسـعار الثابتة في عام 2024 انخفاضًا بنسبة (6.4%) مقارنة بعام 2023 وبنسبة مساهمة بلغت (5.3%) لتبلغ القيمة المضافة لـه (11,291.3) مليار دينـار عام 2023 مقابل (12,057.9) مليار دينار في عام 2022 ، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض نشـاط البنوك والتأمين وملكية دور السـكن بنسـبة (4.1%)،(6.8%) التي تشـكّل ما نسـبته (17.0%)،(83%) من إجمالي نشـاط المال والتأمين وخدمات العقارات.

9. نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

شـهد هذا القطاع انخفاضـاً في عام 2024 بنسـبة (0.4%) مقارنة بعام 2023، إذ سـجّلت القيمة المضـافة (25,964.7) مليار دينار عام 2024 مقابل (26,063.3) مليار دينـار في عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض نشـاط الخدمات الشـخصية بنسـبة (2.3%) بالرغم في ارتفاع نشـاط الحكومة العامة (0.1%)، واحتلّ هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسـبة إسـهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي سـجّلت (12.2%) من إجمالي الناتج بالأسـعار الثابتة.

الفصل الثالث

التطوّرات النقدية والمصرفية

تُعد السياسة النقدية مرتكزًا أساسيًا في تحقيق أهدافٍ رئيسة عدة مصممة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسعري، اذ تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية للسيطرة على معدلات التضخم (زيادة عامة في الأسعار) أو الانكماش (انخفاض عام في الأسعار). إن الحفاظ على معدلات تضخم منخفض وثابت يُعد أمرًا بالغ الأهمية للاستقرار الاقتصادي. فضلًا عن إدارة السيولة. وإن واحدًا من الأهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي هو ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة إضافة إلى مجموعة من الأهداف الأخرى التي يطمح إلى تحقيقها والتي من ضمنها:

- الحفاظ على استقرار الأسعار.
- تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسة سعر الصرف).
- إدارة الاحتياطيات الأجنبية.
- إصدار وإدارة العملة.
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

تطوّرات عرض النقد.

تطوّرات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي.

هيكل القطاع المصرفي لعام 2024.

الوضع المالي للقطاع المصرفي.

الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية العاملة في العراق.

التطوّرات النقدية

شـــهد عام 2024 تطوراتٍ عدة على المســـتوى النقدي والمصـــرفي ســـواء فيما يخص المجاميع النقدية أو الاحتياطيات الأجنبية أو على مســـتوى الودائع والائتمان ورؤوس أموال المصـــارف وكما مبين أدناه:

أوّلًا: تطوّرات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)

يُمثل النقد المُصـــدّر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصـــارف) مضـــافًا إليه الحســـابات الجارية للمصـــارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار)، وقد سـجّل رصـيد الأسـاس النقدي انخفاضـــاً بنســـبة (13.9%)، حيث بلغ (142.3) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (165.2) تريليون دينـار في عـام 2023، ويُعزَى هـذا الانخفـاض إلى انخفاض كل من صافي الموجودات الأجنبية و صافي الموجودات المحلية لـدى البنـك المركزي بنســـبة (10.2%) و (41.0%) على التوالي من جـانـب المصـادر، أمّا من جانب الاسـتخدامات فقد انخفضـت كُلٍّ من العملة خارج البنوك واحتياطيات البنوك بنسـبة (1.3%)، (30.6%) على التوالي من جـانـب الاستخدامات.

شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0)
للمدة 2020-2024 (مليار دينار)

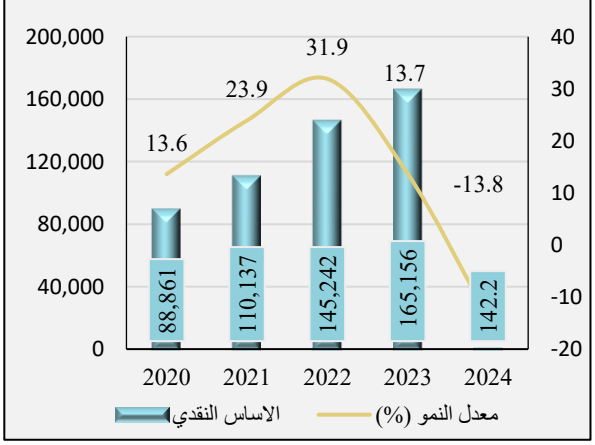

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سـجّل عـرض النقـد بمفهومـه الضـيق (M1) انخفاضـاً بلغـت نسـبته (4.7%) نهايـة عـام 2024 مقارنـة بعـام 2023، ليصـل إلـى (152.9) تريليـون دينـار مقابـل (160.3) تريليون دينـار عـام 2023، ويُعـزَى ذلـك بالدرجـة الأسـاس إلـى انخفـاض العملـة خـارج البنـوك بنسـبة (1.3%) لتسـجّل (93.4) تريليـون دينـار مقابـل (94.6) تريليـون دينـار فـي عـام 2023 و لتشـكّل مـا نسـبته (61.1%) مـن عـرض النقـد (M1) عـام 2024 مقابـل (59%) عـام 2023، فيمـا سـجّلت الودائـع الجاريـة انخفاضـاً بلغـت نسـبته (9.4%) لتبلـغ (59.5) تريليـون دينـار مقابـل (65.7) تريليـون دينـار لعـام 2023 ولتشـكّل مـا نسـبته (38.9%) مـن عـرض النقـد (M1) عـام 2024 مقابـل (41%) عـام 2023 وعلـى النحـو المبـيّن فـي **الجـدول (9)**. عبـر تحليـل هيكـل عـرض النقـد (M1) نلحـظ زيـادة مسـاهمة العملـة خـارج البنـوك بنسـبة (61%) علـى حسـاب الودائـع الجاريـة البالغـة نسـبتها (38.9%) عـام 2024 ممـا يعكـس الاسـتمرار فـي تفضـيل النقـد الكـاش علـى الحسـابات المصرفية لدى الجمهور.

جدول (9) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
عامي 2023-2024 (مليار دينار)

المكونات	Dec-23	Dec-24
عرض النقد M1	160,318	152,860
مُعدّل النمو %	9.4	-4.6
الودائع الجارية	65,697	59,460
نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %	41	38.9
العملة خارج البنوك	94,621	93,400
نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %	59	61.1

المصـــدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصـــاء والأبحاث، قســـم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (5) نسب مساهمة مكونات (M1) عام 2024

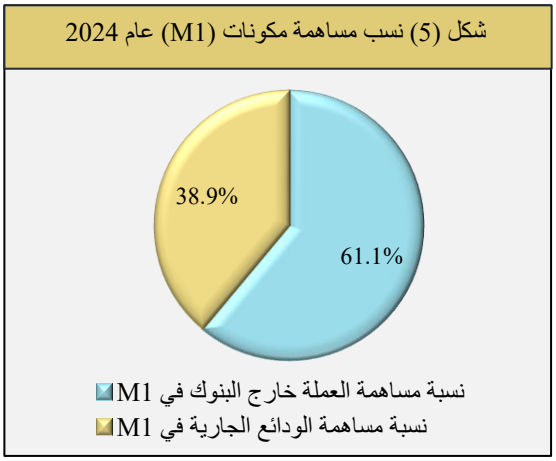

3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجّل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2024 انخفاضاً بلغت نسبته (3.8%) عن عام 2023 ليسجّل (174.0) تريليون دينار مقابل (181.0) تريليون دينار عام 2023 و ليشكّل ما نسبته (47.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية البالغ (363.5) تريليون دينار، وجاء الانخفاض في السيولة المحلية (M2) نتيجة انخفاض عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (4.6%)، بينما ارتفعت الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (2.3%) لتسجّل (21.1) تريليون دينار لعام 2024 مقابل (20.7) تريليون دينار عام 2023، على الرغم من ارتفاع الودائع الأخرى من إجمالي M2 إلى (12.1%) عام 2024 مقابل (11.4%) عام 2023 إلا أنها لا زالت متدنية، كما انخفضت العملة خارج البنوك بنسبة (1.3%) بسبب طبيعة الاقتصاد وسلوك المجتمع الذي يعتمد على النقد في معاملاته.

جدول (10) مكونات السيولة المحلية (M2)
عامي 2023-2024 (مليار دينار)

المكونات	Dec-2023	Dec-2024	النمو %
عرض النقد M1	160,318	152,860	-4.6
الودائع الأخرى	20,658	21,162	2.3
عرض النقد M2	180,976	174,023	-3.8
العملة خارج البنوك	94,621	93,400	-1.3
نسبة الودائع الأخرى من M2	11.4	12.2	7.0

المصـــدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصـــاء والأبحاث، قســـم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (6) نسب مساهمة مكونات عرض النقد الواسع M2 عام 2024

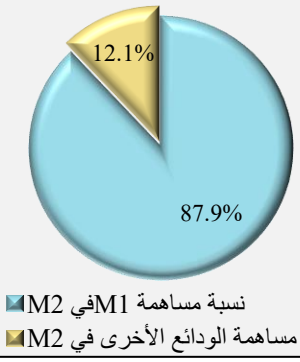

4. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجّل رصيد الاحتياطيات الأجنبية الرسمية نهاية عام 2024 انخفاضاً بنسبة (10.3%) عن العام السابق، ليبلغ (130.3) تريليون دينار مقارنة بـ (145.3) تريليون دينار نهاية عام 2023، وعلى النحو المبيّن في **جدول (11)**. ويُعزَى هذا إلى انخفاض بند الاستثمارات الأجنبية في الخارج وبنسبة (16.8%) لتبلغ (110.4) تريليون دينار لعام 2024 مقابل (132.6) تريليون دينار للعام السابق والتي تشكل نسبة مساهمة (84.7%) من إجمالي الاحتياطيات ، فيما ارتفع رصيد الذهب الموجود في العراق و الخارج بنسبة (45.1%) حيث بلغ (17.8) تريليون دينار نهاية عام 2024 مقابل (12.3) تريليون دينار نهاية عام 2023، والذي يشكل نسبة مساهمة (13.7%) من إجمالي الاحتياطيات بسبب قيام البنك المركزي بشراء كميات من الذهب كما ارتفع رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (547.9%) ليسجّل (2.1) تريليون دينار لعام 2024 مقابل (0.323)

ترليون دينار لعام 2023 والتي تبلغ نسبة مساهمة (1.6%) من إجمالي الاحتياطيات.

جدول (11) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2023-2024 (مليار دينار)

البند	2023	2024	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
النقد الأجنبي في خزائن البنك	323	2,092	547.7	1.6
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	132,641	110,421	(16.8)	84.7
الذهب الموجود في العراق والخارج	12,293	17,834	45.1	13.7
الاحتياطيات الأجنبية	145,257	130,347	(10.3)	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (7) معدل النمو والمساهمة للمكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2024

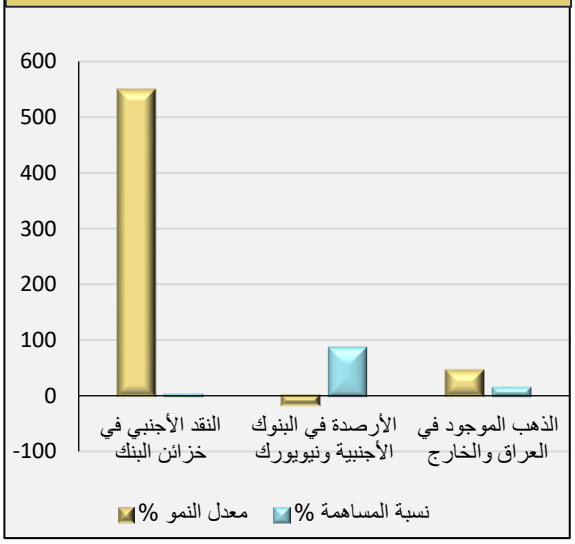

ثانيًا: تطوّرات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. منصة بيع العملة الأجنبية

عمل البنك المركزي العراقي على استقرار سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي داخل المنصة في عام 2024 عند سعر (1300) دينار لكل دولار.

سجّلت الكميات المباعة من الدولار داخل منصة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز الرصيد) لعام 2024 انخفاضًا بنسبة (32.7%) عن عام 2023، لتسجّل (22.5) مليار دولار مقابل (33.5) مليار دولار لعام 2023، نتيجة انخفاض كُلٍّ من مبيعات النقد وتعزيز الرصيد بنسبة (61.9%)،(21.9) على التوالي عام 2024 بعد تطبيق الالية الجديدة (المنصة الإلكترونية) وكذلك انخفاض مبيعات الدولار لأغراض الاعتمادات المستندية بنسبة (40.9%)، فيما ارتفعت مبيعات الدولار خارج المنصة الإلكترونية (تعزيز حسابات المصارف في الخارج) بنسبة (143.9%) لتسجل (55.12) مليار دولار عام 2024 مقابل (22.60) عام 2023.

أما المبيعات الإجمالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (38.4%) في هذا العام حيث بلغت (77.65) مليار دولار في عام 2024 مقابل (56.1) مليار دولار في عام 2023.

أمّا بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية، فقد سجّلت ارتفاعاً بنسبة (7.3%) لتبلغ (68.7) مليار دولار في عام 2024 مقابل (64) مليار دولار عام 2023 يلاحظ ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار في عام 2024 عن مشترياته من وزارة المالية بمبلغ (9) مليارات دولار، والذي أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في هذا العام.

شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي
عامي 2023-2024 (مليار دولار)

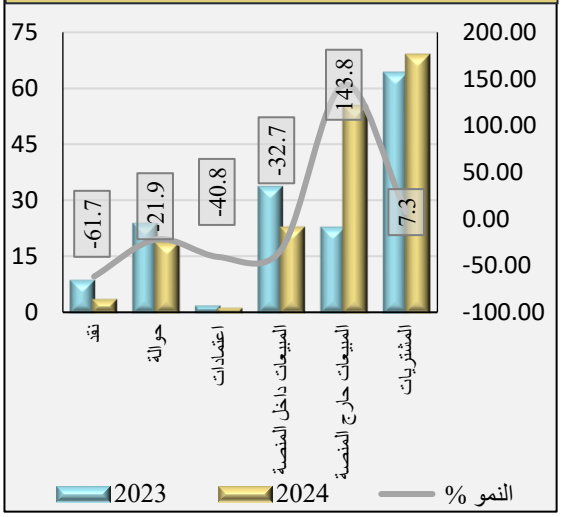

جدول (12) الكميات المباعة من الدولار عبر المنصة الإلكترونية لبيع العملة الأجنبية والكميات المشتراة عامي 2023 -2024 (مليار دولار)

	2023	2024	مُعدّل النمو (%)
نقد	8.35	3.18	-61.9
تعزيز رصيد	23.62	18.45	-21.9
الاعتمادات	1.52	0.901	-40.9
المبيعات داخل المنصة	33.50	22.53	-32.7
المبيعات خارج المنصة	22.60	55.12	143.9
إجمالي المبيعات (1)	56.1	77.65	38.4
المشتريات (2)	64.0	68.65	7.3
الفجوة (2-1)	7.9	-9	-31.1

2. التسهيلات القائمة

سجل المبلغ المباع من حوالات البنك المركزي لمدة (14) يومًا في عام 2024 (54,843) مليار دينار وتم تسديده بالكامل.

تم عقد مزاد واحد لحوالات البنك المركزي نهاية عام 2024 لمدة (182) يومًا بمبلغ (155.9) مليار دينار، كما تم تسديد مبلغ (150) مليار دينار عن الحوالة الصادرة في عام 2023 لأجل (365) يوم.

فيما يخص تسهيلات الإقراض القائمة، واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية إلا أنه لم يقم أي بنك بأخذ هذه التسهيلات.

تهدف هذه الأداة إلى منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق مُعدّلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

1. الائتمان الأوّلي (7.50%) سنوياً.
2. الائتمان الثانوي (8.5%) سنوياً.
3. قرض الملجأ الأخير (9%) سنوياً.

3. الاحتياطي الإلزامي

سجّل رصيد الاحتياطي الإلزامي ارتفاعاً بنسبة (12.0%) ليبلغ (20.9) ترليون دينار عام 2024 مقابل (18.7) ترليون دينار عام 2023 ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (10.6%) ليسجّل (17.8) ترليون دينار مقارنة مع (16.1) ترليون دينار عام 2023 وارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (15.4%) ليسجّل (3.1) ترليون دينار مقابل (2.6) ترليون دينار في عام 2023 وهذا ناجم عن رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية من (18%) إلى (22%). انخفضت كل من الودائع الخاضعة للاحتياطي بالعملة الأجنبية بنسبة (8.9%) والودائع الخاضعة للاحتياطي بالدينار بنسبة (1.1%).

جدول (13) حوالات البنك المركزي العراقي لمدة 182،14 يوم لعام 2024 و365 يوم لعام 2023 (مليون دينار)

الحوالات	المبلغ المباع	المبلغ المسدد
14 يوم	54,841,420	54,841,420
182 يوم	155,900	-
365 يوم	-	150,000

جدول (14) الاحتياطي الإلزامي عامي 2023-2024

	2023	2024	معدل النمو %
المصارف الاهلية	2.6	3.1	15.4
المصارف الحكومية	16.1	17.8	10.6
إجمالي الاحتياطي الالزامي	18.7	20.9	12.0

إطار (1)

بناء على توجيهات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قرر هذا البنك ايقاف الاستثمار في الاوارق المالية (حوالات البنك المركزي وشهادات الايداع) بموجب الكتاب المرقم 216/24 في 2024/6/3 تم اعادة تفعيل الاوارق المالية (شهادات الايداع الإسلامية ، الحوالات التقليدية) وفق خطة سنوية وبأجلين

اولاً- أجل (14) يوم بعائد (4%) ثانياً- أجل (182) يوم بعائد (5.5%) بموجب الكتاب المرقم 371/24 في 2024/10/24 .

ثالثًا: الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي عام 2024 انخفاضًا في إجمالي موجوداته (مطلوباته) بنسبة (7.3%) مقارنةً بعام 2023، إذ بلغ إجمالي موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية عام 2024 (190.4) تريليون دينار مقابل (205.5) تريليون دينار عام 2023، وعلى النحو المُبين في **جدول (15)**.

جانب الموجودات

حسب بيانات **الجدول (15)** التحليل التفصيلي لموجودات البنك المركزي العراقي انخفضت **الموجودات الأجنبية** بنسبة (10.2%) لتسجّل نهاية عام 2024 (130.8) تريليون دينار مقابل (145.8) تريليون دينار لعام 2023، والتي تُمثّل النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات بنسبة مساهمة بلغت (68.7%).

سجّلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) انخفاضًا بلغ نسبته (2.7%) عن العام السابق لتبلغ (44) تريليون دينار عام 2024 مقابل (45.2) تريليون دينار في عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض فقرة السندات والحوالات الحكومية بنسبة (1.6%) والتي تشكل نسبة مساهمة بلغت (98.3%) من إجمالي الديون الحكومية وكذلك انخفاض القروض والسلف للدوائر الحكومية بنسبة (39.9%) والتي تشكل نسبة مساهمة بلغت (1.7%) من إجمالي الديون الحكومية ، فيما ارتفعت **الموجودات الأخرى** بنسبة (7.1%) في عام 2024 وبإجمالي بلغ (15.6) تريليون دينار مقابل (14.6) تريليون دينار في العام السابق.

إطار (2)

استنادًا إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (63) لسنة 2024 وبناءً على مقتضيات صياغة السياسة النقدية وتنفيذ متطلباتها تقرَّرَ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية بنوعيها (الجارية، والآجلة) لدى القطاع المصرفي لتكون (22%) بدلًا من نسبتَي (18%) للودائع الجارية و (13%) للودائع الآجلة بالدينار العراقي فقط، ويتم تطبيقها ابتداءً من تقارير شهر نيسان / 2024 لغرض حجز مبالغ شهر أيار / 2024.

جانب المطلوبات

سجّل **الاحتياطي النقدي** انخفاضاً بنسبة (13.8%) مقارنةً مع العام السابق ليبلغ (142.3) تريليون دينار عام 2024 مقابل (165.2) تريليون دينار إلى جانب انخفاض **التسهيلات المصرفية** بنسبة (100%)

مقارنَة بالعام السابق، لتسجل (0) ترليون دينار عام 2024 مقابل (0.336) ترليون دينار للعام السابق.

أمّا **حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار** و التي تشمل الودائع بالدولار الأمريكي و مبالغ الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع لدى المصارف بعملة الدولار، أذ سجّلت انخفاضًا بنسبة (40.5%) مقارنَة بالعام السابق لتبلغ (4.8) ترليون دينار مقابل (8.1) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزَى ذلك إلى انحفاض الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدولار بنسبة (8.9%).

سجّلت **الودائع الحكومية** انخفاضًا ملحوظًا بنسبة (25.95%) لتبلغ (7.8) ترليون دينار مقابل (10.5) ترليون دينار.

فيما سجلت فقرة **المطلوبات الأجنبية** انخفاضاً بنسبة (74.6%) ليبلغ (0.31) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (0.122) ترليون دينار لعام 2023 ، فيما ارتفعت فقرة **رأس المال والاحتياطيات** بنسبة (35.4%) ليبلغ (35.9) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (26.5) ترليون دينار لعام 2023.

جدول (**15**) الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي عامي 2023-2024 (مليون دينار)

الموجودات	**2023**	**2024**	**مُعدّل النمو %**	**الأهمية النسبية %**
الموجودات الأجنبية	145,761,759	130,839,519	-10.2	68.7
الديون الحكومية*	45,207,878	43,998,967	-2.7	23.1
السندات والحوالات الحكومية	43,946,194	43,241,266	-1.6	22.7
القروض والسلف للدوائر الحكومية	1,261,684	757,701	-39.9	0.4
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0		0.0
الموجودات الأخرى	14,561,236	15,590,404	7.1	8.2
المطلوبات				
الاحتياطي النقدي**	165,155,551	142,320,037	-13.8	74.7
التسهيلات المصرفية	336,000	0	-	0.0
حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	8,057,066	4,793,629	-40.5	2.5
الودائع الحكومية	10,530,812	7,797,952	-25.95	4.1
المطلوبات الأجنبية	122,749	31,200	-74.6	0.0
رأس المال والاحتياطيات	26,530,353	35,925,338	35.4	18.9
المطلوبات الأخرى	3,191,408	4,354,363	36.4	2.3
مجموع الموجودات أو المطلوبات	205,530,873	190,428,890	-7.3	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
*** الديون الحكومية = السندات والحوالات الحكومية + القروض والسلف للدوائر الحكومية.**
**** الاحتياطي النقدي يضمنها التسهيلات المصرفية و حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار.**

التطوّرات المصرفية

أصدر البنك المركزي في عام 2024 سلسلة من الإجراءات والتوجيهات التي تنظّم عمل المصارف وتعزز دورها في دعم النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي اتّبعها في هذا العام هي التالي:

1. إطلاق الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق (2024-2029) لتسهيل عملية الوصول إلى الائتمان عبر التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لتوفير بيئة داعمة لعملية الإقراض لدعم القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي.
2. أصدر البنك المركزي في 2024/9/25 دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف (ESG) من أجل مواكبة التطورات الدولية وإرساء الممارسات الفُضلى في القطاع المصرفي للتخفيف من التعرض للمخاطر أو الحد منها، فضلًا عن مساعدة المصارف على تعزيز الأطر والجوانب الأساسية لنظام الحوكمة.
3. قام البنك المركزي في 2024/8/26 بإنشاء المنصّة الرقمية لكتب الكفاءة المالية وخطط التمويل في إطار توجه هذا البنك لأتمتة عمل القطاع المصرفي فضلًا عن دعم الجهود الحكومية في تنفيذ تعاقداتها.
4. سعيًا لتطوير العمل المؤسسي وتبسيط الإجراءات الحكومية من أجل التحول إلى المعاملات الرقمية قام البنك المركزي العراقي في 2024/8/12 بإنشاء منصة إلكترونية لإدارة الشكاوى عبر رابط استمارة الشكاوى في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، وتتم معالجتها بإشراف هذا البنك لتعزيز الثقة بين المؤسسات المالية كافة والجمهور.
5. إصدار ضوابط لتنظيم عمل شركات تمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر رقم (1) لسنة 2024 في 2024/4/30 بدلاً عن تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم (3) لسنة 2010.
6. لتقديم الدعم للمصارف وإنطلاقًا من دور هذا البنك الإشرافي والرقابي تم إصدار الدليل الارشادي الخاص بمكافحة الاحتيال والفساد للمصارف العاملة في العراق في 2024/1/14، في ظل وجود بعض الفئات التي تستهدف التقنيات الإلكترونية واستغلال الثغرات التقنية والأمنية المتعلقة بعمل قطاع المصارف. وفيما يلي تحليل لأهم التطورات المصرفية :-

أوّلًا: هيكل القطاع المصرفي لعام 2024

بلغ عدد المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2024 (72) مصرفًا، مقسمة على النحو الآتي:-

- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و(3) مصارف مُختصّة ومصرف إسلامي واحد.
- (65) مصرفًا خاصًا، تتضمن (30) مصرفًا إسلاميًا محليًا و(22) مصرفًا تجاريًا محليًا، و(11) مصرفًا تجاريًا أجنبيًا و(2) مصارف إسلامية أجنبية.

ثانيًا: الوضع المالي للقطاع المصرفي

1. رؤوس أموال المصارف

سَجَّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في عام 2024 ارتفاعًا بنسبة (7.7%) ليسَجَّل مبلغًا قدرهُ (20.54) ترليون دينار في 2024 مقابل (19.07) ترليون دينار في عام 2023، ويعزى ذلك إلى استجابة المصارف لقرار البنك المركزي العراقي برفع رأس مالها إلى ما لايقل عن (400) مليار دينار عراقي، فضلًا عن زيادة في عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي، إذ شكّلت المصارف الحكومية مساهمة بنسبة (24.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف،

لتسَـــجَّل (5.10) ترليون دينار عام 2024 مقابل (5.02) ترليون دينار عام 2023 وبمعدل نمو بلغ (1.6%) ويعزى ذلك إلى زيادة رأس مال المصرف العقاري بنسبة (166.7%).

اما المصـارف التجارية المحلية فسَـجَّلت مسـاهمة بنسـبـة (31.4%) من إجمـالي رؤوس أموال المصـــارف لتسَـــجَّل (6.44) ترليون دينار عام 2024 مقابل (6.11) ترليون دينـار عـام 2023 وبمعدل نمو بلغ (5.4%) ويعزى ذلـك إلى زيـادة رأس مال عدد من المصـارف والمتمثلة بـــ(بغداد، التجاري العراقي، الأهلي العراقي، الائتمان العراقي، الاقتصـــاد للاســـتثمار والتمويل، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل).

بالمقابل لا زالت المصـــارف الإســـلامية المحلية تُشـكل المسـاهمة الأعلى بنسـبة (38.3%) من إجمالي رؤوس أموال المصـــارف، لتسَـــجَّل (7.9) ترليون دينـار عـام 2024 مقـابـل (7.2) ترليون دينار عام 2023 وبمعدل نمو بلغ (9.7%) ويعزى ذلـك إلى زيـادة رأس مـال عـدد من المصـــارف والمتمثلة بـــ(جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي، مصـــرف العراق الأول الإســـلامي للاســـتثمار والتمويل) فضـــلًا عن ترخيص العمل لمصـــرفين جديدين هما (مصـرف السـنام الإسـلامي، مصـرف مسك الإسلامي (العربي)).

وسَـجَّلت المصـارف الأجنبية التجارية و الإسـلامية مسـاهمة بنسـبة (5.5%) من إجمالي رؤوس أموال المصـارف لتسَـجَّل (1.1) ترليون دينار عام 2024 مقابل (768.9) مليار دينار عام 2023 وبمعدل نمو بلغ (48.2%) ويعزى ذلك إلى زيادة رأس مال معظم فروع المصـــارف الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

وتأتي هذه الزيادة في رؤوس أموال المصـــارف العاملة في القطاع المصرفي سواء كانت حكومية أم تجارية أم إســـلامية لتعزيز مراكزها المالية وزيادة قدرتها على الإقتراض.

شكل (9) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2024

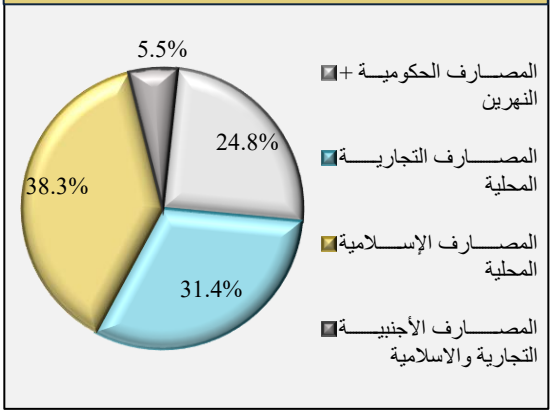

2. الودائع المصرفية

سَـجَّل إجمالي الودائع لدى المصـارف العاملة في العراق نهاية عام 2024 انخفاضًا بنسبة (7.9%) عن مسـتواها المسـجَّل في عام 2023، إذ بلغت (122.9) ترليون دينـار عـام 2024 مقـابـل (133.5) ترليون دينار عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض ودائع الحكومة المركزية والمؤسـسـات العامة والقطاع الخاص.

أ- تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب القطاع

سَجَّل رصيد **ودائع القطاع الخاص** انخفاضًا بنسبة (6.2%) في عـام 2024 إذ بلغ (53.0) ترليون دينـار مقابل (56.6) ترليون دينـار لعـام 2023، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية للقطـاع الخاص بنســبة (11.6%)، على الرغم من ارتفاع كُـلٍّ من الودائع الثـابتـة والتوفير بنســبـة (29.5%)،(0.56%) على التوالي، ولان الودائع الجارية مُهيمنة على إجمالي ودائع القطاع الخاص بنسـبة (62.8%) التي كان لها الإثر في انخفاض نمو إجمالي الودائع، في حين سَـجَّلت ودائع التوفير المرتبة الثانية بنســبـة مســـاهمة (30.9%) من إجمالي الودائع للقطاع الخاص، وشـــكّلت الودائع الثابتة نسبة منخفضة بلغت (6.3%).

سَـجَّل رصـيد **ودائع قطاع المؤسـسـات العامة** انخفاضًـا في نموه بنسـبة (7.4%) ليبلغ (27.4) ترليون دينـار عـام 2024 مقـابـل (29.6) ترليون

ديـنار عام 2023، ويُعزَى ذلك بصورة مباشرة إلى انخفاض رصـيد الودائع الجارية بنسبة (6.6%) بوصفها المكوّن الأساسي المهيمن على رصيد ودائع قطاع المؤسسات العامة وبنسبة مساهمة بلغت (95.5%)، وسَجَّلت الودائع الثابتة انخفاضًا بنسبة (22.2%)، في حين نمت ودائع التوفير بنسبة (2.1%)، وعلى النحو المبيّن في **ملحق الجدول (6)**.

وسَجَّل رصيد **ودائع قطاع الحكومة المركزية** انخفاضًا بنسبة (10.3%) ليبلغ (42.4) ترليون دينار عام 2024 مقابل (47.3) ترليون دينار عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد الودائع الجارية والثابتة بنسبة (10.6%) و(8.3%) على التوالي. وتهيمن الودائع الجارية بصورة كبيرة جدًا على ودائع قطاع الحكومة المركزية بنسبة (88.0%)، تليها الودائع الثابتة بنسبة (11.8%) من إجمالي ودائع قطاع الحكومة المركزية.

شكل (10) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

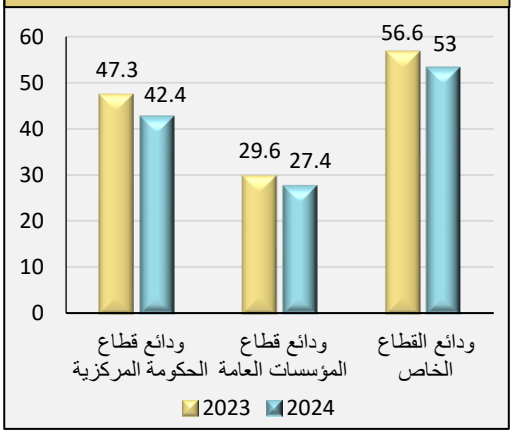

ب- تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب النوع

سَجَّل رصيد إجمالي الودائع الجارية للقطاع المصرفي انخفاضًا بنسبة (9.9%) ليسجَّل (96.8) ترليون دينار عام 2024، مقابل (107.5) ترليون دينار عام 2023، أما ودائع التوفير فسَجَّلت ارتفاعًا بنسبة (0.6%) لتسَجَّل (16.4) ترليون دينار عام 2024 مقابل (16.3) ترليون دينار عام 2023. فيما سَجَّلت الودائع الثابتة انخفاضًا بنسبة (0.4%) لتسَجَّل (9.63) ترليون دينار لعام 2024 مقابل (9.67) ترليون دينار لعام 2023.

أمّا على مستوى المساهمة فجاءت الودائع الجارية في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (78.8%)، وودائع التوفير في المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (13.4%).أما الودائع الثابتة في المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة (7.8%).

إذ يُلاحظ وفق البيانات إنَّ الودائع الجارية قد انخفضت في قطاع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص، بالرغم من نمو ودائع التوفير في مختلف القطاعات المذكورة آنفًا، أما الودائع الثابتة فنمت في القطاع الخاص مقابل انخفاضها في قطاع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة.

شكل (11) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

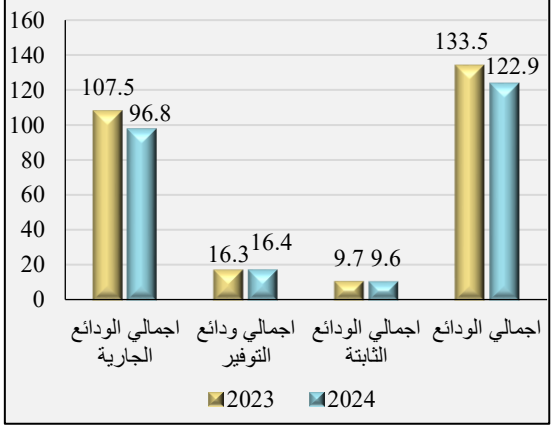

ج- تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب المصارف

سَجَّلت مساهمة ودائع المصارف الحكومية إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي انخفاضًا لتسَجَّل (85.3%) في عام 2024 مقابل (87.1%) في عام 2023 ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة

(12.3%،6.5%،15.7%) على التوالي في المصارف الحكومية مع العرض أن هنالك تركزًا عاليًا للودائع الجارية في المصارف الحكومية وبنسبة (79.3%)، فضلًا عن انخفاض الودائع الثابتة ولمختلف القطاعات المذكورة انفًا في المصارف الحكومية، مع ملاحظة نمو ودائع التوفير.

فيما سَجَّلت نسبة مساهمة إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة ارتفاعًا بنسبة (14.7%) في عام 2024 مقابل (12.9%) في عام 2023، ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى نمو الودائع الجارية للحكومة المركزية بنسبة (33.7%) نتيجة موافقة مجلس الوزراء على فتح اعتمادات مستندية لوحدات التمويل الذاتي والمركزي في المصارف الخاصة، والودائع الثابتة للقطاع الخاص بنسبة (50.8%)، إن زيادة الودائع الثابتة وميل الجمهور نحو المصارف الخاصة تعكس نجاح جهود البنك المركزي في تشجيع المصارف على التوسع والتنويع في خدماتها المالية والمصرفية لتعزيز الشمول المالي والدفع الإلكتروني.

3. الائتمان المصرفي

سَجَّل رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2024 ارتفاعًا بنسبة (6.1%) ليُسَجَّل (73.5) تريليون دينار مقابل (69.3) تريليون دينار لعام 2023، وسَجَّل الائتمان المصرفي نسبة (20.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد الاقتصاد على الائتمان المصرفي وهذا يعني إنّ العمق المالي ما زال منخفضًا ولا يناسب حاجة الاقتصاد مما دفع البنك المركزي إلى إطلاق الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق (2024-2029) لتسهيل عملية الوصول إلى الائتمان عبر التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لتوفير بيئة داعمة لعملية الإقراض لدعم القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي وفي مايلي تحليل لتطور أنواع الائتمان لعام 2024.

أ- الائتمان النقدي

يمكن تحليل أهم تطورات الائتمان النقدي حسب القطاع و النوع و المصارف فضلًا عن توزيع هيكل الائتمان النقدي وكما يلي:-

- **تحليل هيكل الائتمان النقدي حسب القطاع**

سَجَّل **رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص** المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (59.8%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح في عام 2024 مُعززًا بنسبة نمو بلغت (11.1%) عن عام 2023. فيما سَجَّل **الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية** المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (36.8%) من إجمالي الائتمان النقدي في عام 2024، وبمعدل انخفاض سَجَّل (1.6%) مقارنة مع عام 2023. وسجّل **الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة** المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (3.4%) في عام 2024 ومعززة بنسبة نمو بلغت (11.4%) عن عام 2023.

شكل (12) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2023-2024 (تريليون دينار)

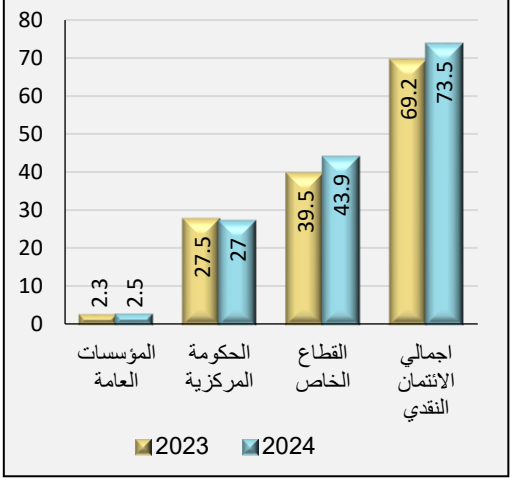

- **تحليل هيكل الائتمان النقدي حسب النوع**

استحوذت فقرة **القروض والسلف** على أغلب الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لعام 2024، لتسجّل ما نسبته (87.7%) من إجمالي رصيد الائتمان، تليها فقرة **الديون متأخرة التسديد** وبنسبة مساهمة بلغت (7.1%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، بالمقابل أسهم **رصيد الحسابات المكشوفة** بنسبة (5.0%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، فيما أسهمت **الأوراق التجارية المخصومة** بنسبة (0.1%)، **ملحق جدول (7)**.

وبالانتقال إلى مُعدّلات نمو الائتمان الممنوح بحسب التصنيف النوعي، سجّلت فقرة **القروض والسلف** ارتفاعًا بنسبة (6%) ويعزى ذلك إلى نمو في كُلٍّ من القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة (11.7%)، (12.2%)على التوالي، في المقابل انخفضت في الحكومة المركزية بنسبة (1.8%).

واظهرت البيانات نموًا في رصيد **الديون المتأخرة التسديد** بنسبة (20.9%) عن عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاعها في كُلٍّ من القطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومة المركزية بنسب (21.2%، 1.1%، 15.7%) على التوالي، مع العرض أن القطاع الخاص يشكّل (98.6%) من الديون متأخرة التسديد، وانخفض **رصيد الحسابات المكشوفة** بنسبة (8.7%)، نتيجة انخفاضها في القطاع الخاص بنسبة (15.6%) التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي رصيد الحسابات المكشوف وبنسبة مساهمة (56.1%)، بالمقابل شهدت فقرة **الأوراق التجارية المخصومة** ارتفاعًا بنسبة (33%) بسبب ارتفاعها لدى القطاع الخاص والتي تستحوذ عليها بنسبة (100%).

شكل (13) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

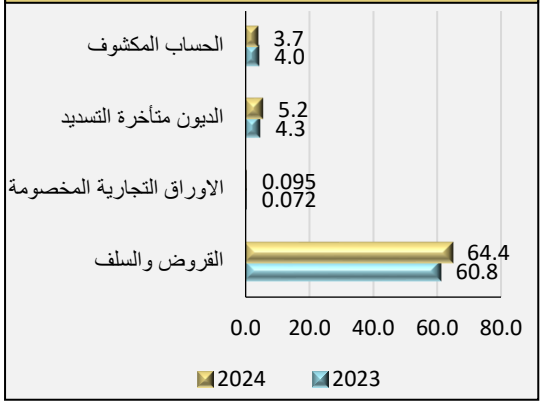

- **تحليل هيكل الائتمان النقدي حسب المصارف**

سَجّلت **المصارف الحكومية** النسبة الأكبر لتشكّل ما نسبته (82.4%) من إجمالي الائتمان الممنوح، في حين سَجّلت **المصارف الخاصة** (17.6%) فقط من إجمالي الائتمان الممنوح ويرجع ذلك إلى هيمنة المصارف الحكومية على القطاع المصرفي فضلًا عن استحواذها على نسبة كبيرة من الودائع الحكومية والخاصة إلى جانب قروض توطين الرواتب التي يسّرت عملية حصول الأفراد على الائتمان.

- **تحليل هيكل الائتمان النقدي حسب التوزيع القطاعي**

سَجّل قطاع الماء والكهرباء أعلى نسبة مساهمة في **السحب على المكشوف** لتبلغ (41.6%) من إجمالي السحب على المكشوف، وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بالمرتبة الثانية بنسبة (40.9%)، بالمقابل سَجّلت بقية القطاعات (17.4%) من إجمالي السحب على المكشوف.

اظهرت بيانات النسب الخاصة **بالأوراق التجارية المخصومة** إن خدمات المجتمع احتلت المرتبة الأولى وبنسبة (65.4%)، أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق جاءت بالمرتبة الثانية وبنسبة

مساهمة بلغت (26.8%)، بالمقابل شكّلت بقية القطاعات نسبة مساهمة (7.8%).

اما إئتمان القروض والسلف فسَجَّل قطاع خدمات المجتمع فيه المرتبة الأولى بنسبة (50.4%) وسَجَّل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثانية بنسبة (23.9%)، وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة (15.4%)، في حين شكّلت بقية القطاعات نسبة (10.3%).

فيما توزعت **الديون المتأخرة التسديد** بيَّن قطاع تجارة المطاعم والفنادق بالمرتبة الأولى وبنسبة مساهمة بلغت (45.4%)، وجاء قطاع الصناعة التحويلية ثانيًا بنسبة (15.6%)، بالمقابل سَجَّل قطاع الزراعة والصيد المرتبة الثالثة بنسبة (10.1%)، وشكلت بقية القطاعات نسبة (28.9%).

شكل (14) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (%) عام 2024

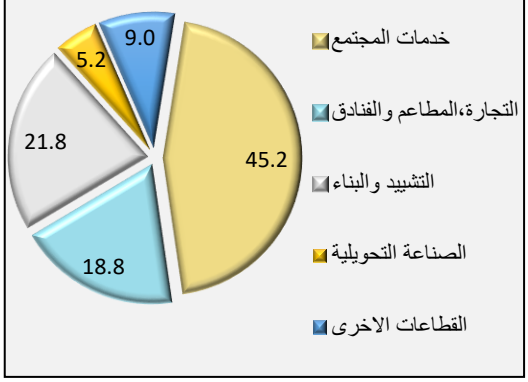

ب- الائتمان التعهدي

تحليل لأهم تطورات الائتمان التعهدي حسب القطاع و النوع و المصارف فضلًا عن توزيع هيكل الائتمان التعهدي وكما يلي:-

- **تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب القطاع**

تصدّر القطاع الخاص المرتبة الأولى في المساهمة بإجمالي الائتمان التعهدي (الاعتمادات، خطابات الضمان) الممنوح بنسبة (45.7%)، وجاءت المؤسسات العامة في المرتبة الثانية بنسبة (42.9%)، في حين سَجَّلت الحكومة المركزية المرتبة الثالثة من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (11.4%)، على النحو المبيّن في **ملحق جدول (8)**.

- **تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب النوع**

أظهرت البيانات الخاصة بالائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2024 نموًا بنسبة (9%) لتُسَجَّل (28.8) ترليون دينار في عام 2024 مقابل (26.4) ترليون دينار عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نمو خطابات الضمان بنسبة (41%) التي شكّلت نسبة (42.5%) من إجمالي الائتمان التعهدي، مقابل انخفاض الاعتمادات بنسبة (6.7%) والتي شكّلت (57.5%) من إجمالي الائتمان التعهدي.

- **تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب المصارف**

توزع الائتمان التعهدي بنسب متقاربة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة بنسبة (55.8%، 44.2%) على التوالي.

- **تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب التوزيع القطاعي**

سَجَّل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في خطابات الضمان بنسبة مساهمة بلغت (27.8%)، وجاء قطاع خدمات المجتمع بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (20.3%)، أما قطاع النقل، التخزين والمواصلات ثالثًا بنسبة (19.0%)، وشكلت بقية القطاعات نسبة (32.9%).

سَجَّل قطاع الماء، الكهرباء والغاز أكبر نسبة مساهمة في الاعتمادات لتبلغ (43.7%)، وجاء قطاع التجارة، المطاعم والفنادق في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (26.8%)، فيما سَجَّل قطاع خدمات المجتمع ثالثًا بنسبة مساهمة (12.2%) وشكلت بقية القطاعات نسبة (17.3%). **مما**

تقدم، نلحظ أنّ هنالك تفاوتًا في توزيع النسب بين القطاعات إلا أن هناك **قطّاعات تهيمن على معظم الائتمان النقدي و التعهدي متمثلة بـــ(التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع خدمات المجتمع)، وفي الوقت نفسه يُعدُّ قطاع تجارة المطاعم والفنادق من أكثر القطاعات المتأخرة في التسديد.**

شكل (15) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي (%) عام 2024

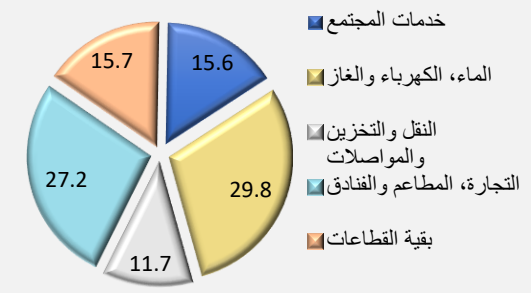

ثالثًا: الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

أظهرت بيانات الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2024 انخفاضًا في أداءها وفق الموجودات (المطلوبات)، إذ انخفضت بنسبة (1.2%) في عام 2024 لتسجّل (187.66) تريليون دينار مقابل (189.96) تريليون دينار في نهاية عام 2023، وعلى النحو المبيّن في **جدول (16)**. ويُعزَى هذا إلى الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض أرصدة الودائع الجارية لدى البنك المركزي في جانب الموجودات، بالمقابل انخفاض بعض مكوّنات جانب المطلوبات باستثناء ودائع التوفير والثابتة وودائع الاعتمادات والكفالات والمطلوبات الأخرى ورأس المال والاحتياطيات.

فيما يلي تحليل لأهم التطوّرات الحاصلة في الميزانيات العمومية للمصارف التجارية لعام 2024.

جانب الموجودات

- سَجَّلت الأرصدة الجارية لدى البنك المركزي انخفاضًا بنسبة (36.6%) في عام 2024 لتبلغ (40.8) تريليون دينار مقابل (64.4) تريليون دينار في عام 2023 بسبب انخفاض أرصدة الحساب الطليق والقانوني لدى البنك المركزي لانخفاض الودائع لدى المصارف.
- سَجَّلت فقرة الموجودات الأخرى انخفاضًا بنسبة (14.8%) لتبلغ (2.35) تريليون دينار في 2024 مقابل (2.76) تريليون دينار في نهاية عام 2023.
- أما الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدتها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق + نقد أجنبي) سَجَّلت ارتفاعًا بنسبة (10.8%) لتبلغ (36.8) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (33.2) تريليون دينار في 2023.
- ارتفعت فقرة **النقد في الصندوق** الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لتلبية طلبات السحب اليومية والاحتياجات الأخرى المختلفة بنسبة (4.1%) لتسَجَّل (7.14) تريليون دينار في 2024 مقابل (6.85) تريليون دينار لعام 2023.
- سَجَّلت فقرة **الديون على الحكومة** نموًا بنسبة (34.5%) لتبلغ (43.7) تريليون دينار في 2024 مقابل (32.5) تريليون دينار نهاية عام 2023، نتيجة زيادة الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية.
- ارتفعت فقرة **الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى** بنسبة (14.0%) لتسَجَّل (52.4) تريليون دينار في 2024 مقابل (45.0) تريليون دينار في نهاية عام 2023، نتيجة نمو القروض والسلف الممنوحة للأفراد، بسبب استمرار المصارف في توطين الرواتب التي تُعد الضمان الأفضل للمصارف، فضلًا عن استمرار المبادرات الإقراضية للبنك المركزي العراقي.

- ارتفاع فقرة **الأبنية** التي تُعد جزءًا من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة (2.4%) لتسجّل (4.3) تريليون دينار في 2024 مقابل (4.2) تريليون دينار في نهاية عام 2023، نتيجة إعادة تقييم الأبنية وزيادة عدد المصارف و فروعها.

أمّا نسب المساهمة لمكونات الموجودات فقد توزعت بالمرتبة الأولى ديونًا على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة (27.9%)، وجاءت بالمرتبة الثانية ديون على الحكومة بنسبة (23.3%)، أما أرصدة الودائع الجارية لدى البنك المركزي فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (21.8%)، في حين سَجَّلت فقرة الموجودات الأجنبية نسبة مساهمة بلغت (19.6%) من مجموع الموجودات، أما بقية الفقرات مجتمعًة فشلكت نسبة (7.4%) وهذا يدل على زيادة الثقة بين المصارف والجمهور في منح الائتمان ومن جانب آخر مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان.

شكل (16) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (%) عام 2024

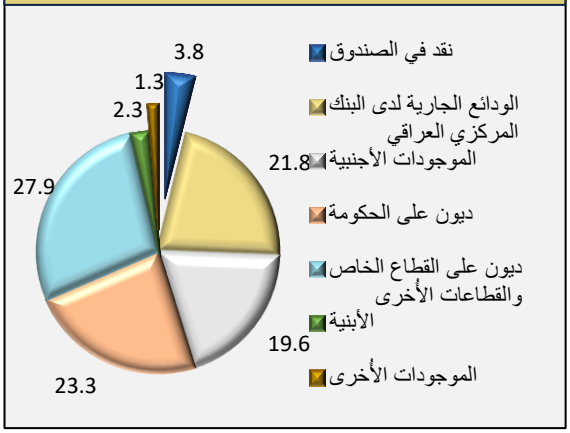

<u>جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)</u>

- سَجَّلت فقرة **الودائع الجارية انخفاضًا** بنسبة (6.9%) لتبلغ (56.7) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (60.9) تريليون دينار نهاية عام 2023، ويرجع ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية لمختلف قطاعات الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.
- أمّا فقرة **الودائع الحكومية** لدى المصارف التجارية انخفضت بنسبة (6.6%) لتسَجَّل (53.9) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (57.7) تريليون دينار نهاية عام 2023. وجميع الفقرات المذكورة انفًا كان لها الأثر في انخفاض إجمالي المطوبات (الموجودات) على الرغم من نمو بعض الفقرات في جانب المطلوبات.
- ارتفعت **ودائع الاعتمادات والكفالات** بنسبة (6.4%) لتُسَجَّل (5.0) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (4.7) تريليون دينار نهاية عام 2023. فضلًا عن انخفاض المطلوبات الأجنبية بنسبة (2.8%) لتُسَجَّل (0.71) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (0.73) تريليون دينار في نهاية عام 2023.
- سَجَّلت **ودائع التوفير والثابتة** نموًا بنسبة (2.5%) لتبلغ (21) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (20.5) تريليون دينار لعام 2023 ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع التوفير والثابتة للقطاع الخاص فضلًا عن ارتفاع ودائع التوفير لدى المؤسسات العامة.
- حققت فقرة رأس المال والاحتياطيات نموًا بنسبة (10.1%) لتُسَجَّل (23.33) تريليون دينار في عام 2024 مقابل (21.19) تريليون نهاية عام 2023 ويعزى ذلك إلى ارتفاع رؤوس أموال بعض المصارف العاملة في القطاع المصرفي امتثالًا لقرار البنك المركزي في رفع رؤوس أموال المصارف إضافة إلى زيادة عدد المصارف. فضلًا عن نمو فقرة الطلوبات الأخرى بنسبة (11.8%).

أمّا نسب المساهمة لمكونات المطلوبات توزعت بالمرتبة الأولى الودائع الجارية بنسبة (30.2%)، وجاءت فقرة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية بالمرتبة الثانية بنسبة (28.7%)، أمّا فقرة المطلوبات الأخرى بالمرتبة الثالثة بنسبة (14.4%)، تلاها فقرة رأس المال والاحتياطيات بنسبة (12.4%). وشكلت بقية الفقرات ما نسبته (14.3%).

شكل (17) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (%) عام 2024

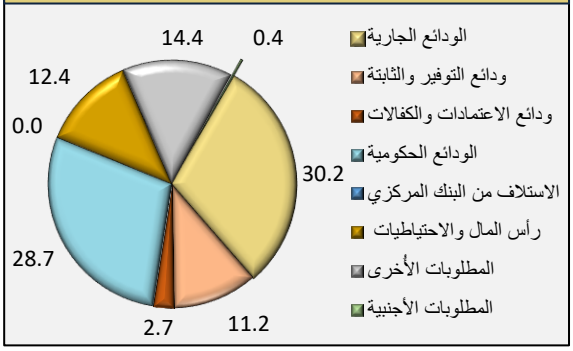

جدول (16) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عامي 2023-2024 (مليون دينار)

الفقرات	2023	2024	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
الموجودات				
نقد في الصندوق	6,859,898	7,143,002	4.1	3.8
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	64,426,729	40,839,992	-36.6	21.8
الموجودات الأجنبية	33,222,502	36,810,872	10.8	19.6
الديون على الحكومة	32,472,188	43,748,630	34.7	23.3
الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	45,996,562	52,440,123	14.0	27.9
الأبنية	4,224,563	4,327,344	2.4	2.3
الموجودات الأخرى	2,767,085	2,356,781	-14.8	1.3
مجموع الموجودات أو المطلوبات	**189,969,527**	**187,666,744**	**-1.2**	**100.0**
المطلوبات				
الودائع الجارية	60,896,908	56,654,042	-6.97	30.2
ودائع التوفير والثابتة	20,489,033	21,000,490	2.50	11.2
ودائع الاعتمادات والكفالات	4,716,142	5,024,084	6.53	2.7
الودائع الحكومية	57,721,391	53,869,479	-6.67	28.7
المطلوبات الأجنبية	726,715	706,068	-2.84	0.4
الاستلاف من البنك المركزي	0	0		0.0
رأس المال والاحتياطيات	21,193,485	23,335,311	10.11	12.4
المطلوبات الأخرى	24,225,853	27,077,270	11.77	14.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

الفصل الرابع

تطوّرات قطاع المالية العامة

شهد منتصف عام 2023 إقرار موازنة متوسطة الأجل للسنوات (2023-2024-2025) وهي الأضـــخم في تاريخ العراق، والتي تعد بمثابة خطة متوســـطة الأجل قابلة للتعديل، وذلك وفق التطورات المســـتجدة في أعوام إقرار الموازنة العامة، مثل صـدمات أسـعار النفط التي تؤثر بشـكلٍ كبير على الإيراد العام ومن ثم العجز أو الفائض الفعلي.

تأخرت الجداول التنفيذية للموازنة (جداول الإيرادات والنفقات) وصـــولًا إلى حزيران 2024، مما أثّر ســـلبًا على انطلاق المشـــاريع الحكومية في موعدها، إذ أُعتمدت قاعدة 12\1 للصرف الشهري من موازنة 2023.

اعتمدت هذه الموازنة على التمويل الداخلي بشـــكلٍ كبير في ســـد فجوة التمويل البالغة (64.4) ترليون دينار.

سـيتناول التقريـر فـي هـذا الفصـل الموازنـة المخططـة والميزانيـة العامـة الفعلية وتطوّرات الدين العام الداخلي.

- **الموازنة المخططة.**
- **الميزانية العامة.**
- **تطوّرات الدين العام الداخلي.**

قطاع المالية العامة

أوّلًا: الموازنة المخططة

تُعد الموازنة العامة في العراق الأداة المالية الرئيسة التي تعتمدها الدولة لتنظيم الإيرادات والنفقات السنوية، ووسيلتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الموارد بشكلٍ عادل بين المحافظات والقطاعات المختلفة. يتميّز العراق بكونه اقتصادًا ريعيًا يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من (90%) من مجموع الإيرادات العامة، مما يجعل الموازنة حساسة جدًا لتقلبات أسعار النفط العالمية.

أ- الإيرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للموازنة العامة الاتحادية (147.8) ترليون دينار لعام 2024.

ووفقًا للموازنة العامة الثلاثية 2023-2024-2025 فقد تم تخمين برميل النفط بسعر (70) دولارًا ولكمية تبلغ (3.5) مليون برميل.

جدول (17) الإيرادات المُقدرة عام 2024 (ترليون دينار)

نوع الإيرادات	2024
إيرادات نفطية وثروات معدنية	120.5
إيرادات غير نفطية	27.3
المجموع	**147.8**

ب- النفقات

بلغ تقديرها (211.9) ترليون دينار عام 2024، حيث قُدّرت النفقات الجارية بنسبة (74.1%) والنفقات الاستثمارية نسبة (25.9%) لعام 2024.

جدول (18) النفقات المُقدرة عامي 2023- 2024 (ترليون دينار)

نوع النفقات	2024
النفقات الجارية	157
النفقات الاستثمارية	55
المجموع	**211.9**

ج- العجز

سجلت موازنة عام 2024 عجزًا مخططًا بمبلغ (64) ترليون دينار والذي يغطي من الوفرة المتحققة عبر زيادة أسعار بيع النفط الخام المُصدّر، أو زيادة صادرات النفط الخام عن المخمنة، أو الاقتراض الداخلي والخارجي ومن الرصيد المدور في حساب وزارة المالية الاتحادية والبالغ (1.6) ترليون دينار لعام 2023.

قُدرت فقرة خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (31.3%) من العجز المخطط في حين بلغت نسبة المبلغ المدور في حساب وزارة المالية (2.5%)، ويتضح من الشكل أن التمويل الداخلي كان بنسبة أعلى من التمويل الخارجي، إذ بلغت نسبة مساهمة التمويل الداخلي (80.6%).

شكل (18) نسبة المساهمة المقدرة في تمويل الفجوة المالية (العجز) للموازنة العامة عام 2024 (%)

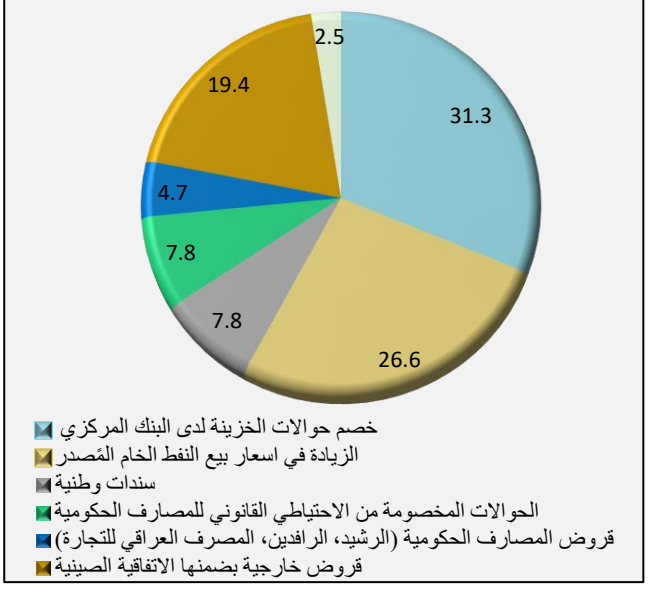

- **بالاعتماد على: التقرير الخاص بجداول قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2024.**

ثانيًا: الميزانية العامة

سجل العجز الفعلي للميزانية العامة لعام 2024 (9.8) ترليون دينار مقابل عجزًا قدره (6.8) ترليون دينار لعام 2023.

جدول (19) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للميزانية العامة للدولة عامي 2023- 2024 (مليار دينار)

الأبواب	2023	2024
الإيراد العام (الفعلي)	135,681.3	140,774.1
مُعدّل النمو %	3.8	
الإنفاق العام (الفعلي)*	142,435.6	150,527.3
مُعدّل النمو %	5.7	

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.
*لاتتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية).

أ- الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة لعام 2024 ارتفاعًا بلغت نسبته (3.8%) لتبلغ (140.8) ترليون دينار مقابل (135.7) ترليون دينار لعام 2023، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع الكميات المصدرة من (1026) برميل إلى (1047) برميل بسعر (77.4) دولار للبرميل الواحد، إذ تشكّل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة إسهامها (88.9%) من إجمالي الإيرادات وبمبلغ قدره (125.3) ترليون دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت (0.7%) مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفعت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بنسبة (109.6%) في عام 2024 مقارنةً بعام 2023 والذي بلغت نسبة مساهمتها (1.5%) من إجمالي الإيرادات، حيث أدى نمو الناتج غير النفطي إلى زيادة الوعاء الضريبي، وارتفعت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام بنسبة (90%) وذلك بعد قرار مجلس الوزراء العراقي تعديل حصة الخزينة من أرباح الشركات العامة نحو الزيادة، الأمر الذي يدعم التوسع في الإيرادات غير النفطية. **إطار (3).**

كما ارتفعت الإيرادات الأخرى بنسبة (17.8%)، وسجلت الإيرادات التحويلية (0.8) ترليون دينار عام 2024 مقابل قيمة سالبة بلغت (1.3) ترليون دينار عام 2023.

بالمقابل انخفضت كُلٍّ من الضرائب على الدخول والثروات بنسبة (20.2%) والرسوم بنسبة (3.5%) والذي يمكن ان يعزى إلى انخفاض بعض انواع الرسوم مثل رسم التسجيل العقاري، نتيجة تباطؤ قطاع العقارات والناجم عن ارتفاع أسعار العقارات إلى مستويات غير مسبوقة، كما انخفضت الإيرادات الرأسمالية بنسبة (9.6%).

نلحظ مما سبق، أنّ الإيرادات النفطية ما زالت هي المهيمنة على الإيرادات العامة وبنسبة مرتفعة جدًا قياسًا بباقي الإيرادات، في حين ما زالت الضرائب بكل أشكالها تشكّل نسبة متدنية تبلغ (4.3%)، مما يتطلب العمل على توسيع قاعدة الإيرادات العامة وفق أتمتة الجهاز الضريبي والجباية الإلكترونية لتعبئة الموارد المالية العامة.

شكل (19) نسب مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة (%) عام 2024

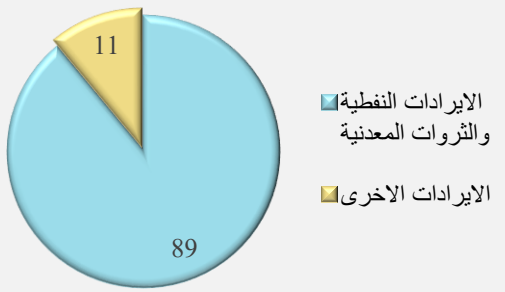

إطار (3)

أصدر مجلس الوزراء العراقي قراره المرقم (24600) في 13 آب لسنة 2024 بتعديل حصة الخزينة العامة من (45%) إلى (75%) من أرباح الشركات العامة استنادًا إلى المادة (11/خامسًا) من قانون الشركات العامة رقم (22 لسنة 1997)، وهي من ضمن الصلاحية التي نص عليها قانون الشركات لمجلس الوزراء.

جدول (20) مكوّنات إيرادات الميزانية العامة للدولة (فعلي) عامي 2023-2024 (مليار دينار)					
أبواب الإيرادات	2023	2024	نسبة التغير %	المساهمة في النمو %	نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	124,428.70	125,285.1	0.7	16.8	88.9
الضرائب على الدخول والثروات	4,923.10	3,927.4	-20.2	-19.6	2.8
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	990.1	2,074.8	109.6	21.3	1.5
إيرادات أخرى	3,419.40	4,029.1	17.8	12.0	2.9
الإيرادات التحويلية	-1,259.30	806.8	-	40.6	0.6
الرسوم	1,310.80	1,265.3	-3.5	-0.9	0.9
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1,703.20	3,236.2	90.0	30.1	2.3
الإيرادات الرأسمالية	165.2	149.4	-9.6	-0.3	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	**135,681.20**	**140,774.1**	**3.8**	**100.0**	**100.0**
المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة. **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**					

ب- النفقات العامة

سجّلت النفقات العامة الفعلية ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2024 بنسبة (5.7%) ليبلغ (150.5) ترليون دينار مقابل (142.4) ترليون دينار في عام 2023 مشكّلًا ما نسبته (41.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة (5.9%) والنفقات الاستثمارية بنسبة (4.6%)، وعلى النحو المبيّن في **جدول (21)**. وتشكّل النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة لتبلغ نسبتها (83.2%) في حين بلغت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية (16.8%) من إجمالي النفقات العامة.

جدول (21) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2023-2024 (مليار دينار)				
النفقات العامة	2023	2024	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في النفقات العامة
النفقات الجارية	118,242.8	125,214.0	5.9	83.2
النفقات الاستثمارية	24,192.9	25,313.3	4.6	16.8
النفقات العامة	142,435.6	150,527.3	5.7	100
المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة. **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**				

1. النفقات الجارية

سجّلت النفقات الجارية في عام 2024 ارتفاعًا بنسبة (5.9%) لتبلغ (125.2) ترليون دينار مقابل (118.2) ترليون دينار لعام 2023 مشكّلة نسبة (34.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع بعض مكوّنات النفقات الجارية، حيث ارتفعت تعويضات الموظفين بنسبة (27.2%) و الرعاية الاجتماعية بنسبة (6.8%) نتيجة شمول المزيد من الفئات في الرعاية الاجتماعية، كما ارتفعت نسبة الالتزامات والمساهمات بنسبة (2.7%)، في حين انخفضت بقية مكونات النفقات الجارية وكما موضّح في **جدول (22)**.

أمّا على مستوى نسبة المساهمة فقد سجّلت تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من إجمالي النفقات الجارية لتبلغ (48.0%) تليها الرعاية الاجتماعية بنسبة (21.3%) واحتلت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة (13.2%)، في حين سجّلت الفقرات الأخرى النسبة المتبقية البالغة (17.5%). ونلاحظ إن ثلث الانفاق الجاري البالغ (34.5%) هو عبارة عن دعم حكومي.

جدول (22) النفقات الجارية للميزانية العامة للدولة (فعلية) عامي 2023-2024 (مليار دينار)					
أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	المساهمة في النمو %	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الجارية %
	2023	2024			
تعويضات الموظفين	47,216.80	60,053	27.2	184.1	48.0
المنح والاعانات وخدمة الدين	20,369.80	16,574	-18.6	-54.4	13.2
الرعاية الاجتماعية	24,988.40	26,693	6.8	24.5	21.3
المستلزمات السلعية	11,630.20	9,653	-17.0	-28.4	7.7
البرامج الخاصة	1,060.80	887	-16.4	-2.5	0.7
المستلزمات الخدمية	1,899.60	960	-49.5	-13.5	0.8
صيانة الموجودات	582.5	466	-20.0	-1.7	0.4
النفقات الرأسمالية	645	498	-22.8	-2.1	0.4
الالتزامات والمساهمات	83.7	86	2.7	0.0	0.1
المديونية (خدمة الدين)	9,766.10	9,343	-4.3	-6.1	7.5
المجموع	**118,242.9**	**125,214.0**	**5.9**	**100.0**	**100.0**

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

شكل (20) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2023-2024 (مليار دينار)

2. النفقات الاستثمارية

سجّلت النفقات الاستثمارية في عام 2024 ارتفاعًا بلغت نسبته (4.6%) لتبلغ (25.3) تريليون دينار مقابل (24.2) تريليون دينار عام 2023، لتسجّل ما نسبته (7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية البالغ (366.2) تريليون دينار نهاية عام 2024، ويُعزَى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع النفقات الاستثمارية للقطاع الصناعي بنسبة (16.5%) في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وهذا يُعد مؤشرًا ايجابيًا نحو التوجه الحكومي لتنمية القطاع الصناعي والذي يمكن ان يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الناتج الكلي في الأعوام القادمة، ومن ثم سترتفع الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات. بالمقابل فقد انخفضت النفقات الاستثمارية لبقية القطاعات، حيث انخفضت نفقات قطاع المباني والخدمات بنسبة (4.7%)، وذلك بعد قيام الحكومة بالإنفاق الاستثماري على عدد من المشاريع الخدمية، أبرزها مشاريع فك

الاختناقات المرورية في عام 2023. كما انخفضت نفقات قطاع النقل والمواصلات بنسبة (4%) وقطاع التربية والتعليم بنسبة (6.9%) والقطاع الزراعي بنسبة (54%).

وعلى مستوى نسب المساهمة، فقد استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة، الأمر الذي يشير إلى إعطاء أهميّة كبيرة للقطاع الصناعي في النفقات الاستثمارية، إذ سجّل نسبة مساهمة بلغت (54.3%)، فيما جاء قطاع المباني والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (27.8%)، واحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة بنسبة (11.8%) يليه كُلٍّ من قطاع التربية والتعليم والقطاع الزراعي بنسبة (5.2%)، (0.9%) على التوالي، على النحو المبيّن في **جدول (23)**.

شكل (21) نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية (%) عام 2024

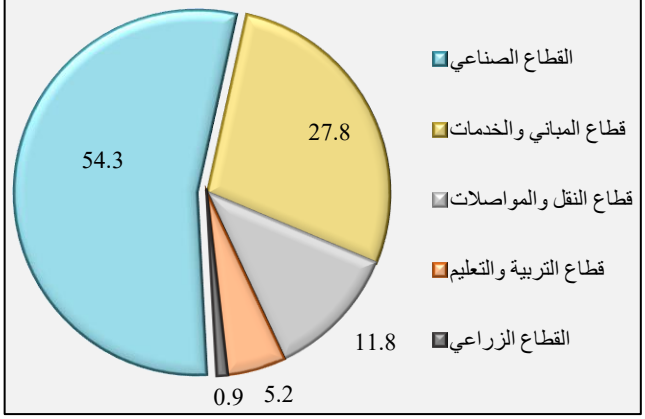

جدول (23) النفقات الاستثمارية للميزانية العامة للدولة عامي 2023-2024 (مليار دينار)

القطاعات	2023	2024	نسبة التغير (%)	المساهمة في النمو %	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية (%)
القطاع الصناعي	11,788.80	13,739.6	16.5	174.1	54.3
قطاع المباني والخدمات	7,379.10	7,033.7	-4.7	-30.8	27.8
قطاع النقل والمواصلات	3,126.30	3,002.8	-4.0	-11.0	11.8
قطاع التربية والتعليم	1,410.60	1,312.8	-6.9	-8.7	5.2
القطاع الزراعي	488.1	224.4	-54.0	-23.5	0.9
المجموع	**24,192.90**	**25,313.3**	**4.6**	**100.0**	**100.0**

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

ثالثًا: تطوّرات الدين العام الداخلي

يعد الدين الداخلي عاملًا حاسمًا، لاسيما بالنسبة للدول ذات الترتيب الائتماني المنخفض، إذ تحصل دولٌ عدة على الأموال ضمن أشكال مختلفة من أدوات الدين الداخلي، كالحوالات والسندات، لتغطية جزء كبير من عجز الميزانية العامة. بالمقابل يؤدي الدين الداخلي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التمويل.

سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2024 ارتفاعًا بنسبة (17.7%)، ليصل إلى (83.1) تريليون دينار، مقابل (70.6) تريليون دينار في عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد من مكونات الدين العام الداخلي، كما موضح في **الجدول (24)**. وقد جاءت تفاصيل الدين العام الداخلي لعام 2024 مقارنة بعام 2023، وكما يأتي:

1. الحوالات المخصومة وحوالات الخزينة للمصارف التجارية:

انخفض رصيد الحوالات المخصومة من البنك المركزي بنسبة (1.2%) عام 2024 مقارنةً بعام 2023، فيما ارتفع رصيد حوالات الخزينة للمصارف التجارية بنسبة (120.4%) عام

2024 مقارنةً بعام 2023، وهي تمثل حوالات خزينة صادرة بنسبة (50%) من الاحتياطي الإلزامي في عامي 2015 و 2024.

2. السندات

ارتفع رصيد السندات بنسبة (198.8%) لعام 2024 مقارنةً بعام 2023، لتسجل (9,834,245) مليون دينار عام 2024 مقابل (3,291,033) مليون دينار عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع سندات إعمار بنسبة (53%) عام 2024 مقارنةً بعام 2023، إلى جانب إصدار سندات إنجاز بثلاث إصدارات وبقيمة (4,969,839) مليون دينار عام 2024.

بالمقابل انخفض رصيد سندات مستحقات المقاولين بنسبة (41.9%) عام 2024 مقارنةً بعام 2023.

3. قروض المؤسسات المالية وقروض المصارف الحكومية:

شهد رصيد قروض المؤسسات المالية انخفاضًا بنسبة (12.4%) ليصل إلى (13,364,479) مليون دينار في عام 2024 مقابل (15,261,269) مليون دينار في عام 2023، نتيجة انخفاض أرصدة القروض المكوّنة له. فيما ارتفع رصيد قروض المصارف الحكومية بنسبة (58.6%) في عام 2024 بإجمالي بلغ (7,548,700) مليون دينار عام 2024 مقابل (4,760,527) مليون دينار عام 2023، على الرغم من انخفاض رصيد قرض TBI إلى وزارة المالية بنسبة (6.4%) عام 2024 مقارنةً بعام 2023.

4. دين وزارة المالية القديم

انخفض رصيد دين وزارة المالية بنسبة (39.8%) بالمقابل فقد انخفضت سندات مستحقات المقاولين بنسبة (41.9%) عام 2024 مقارنةً بعام 2023، ليصل إلى (755,519) مليون دينار في عام 2024 مقابل (1,255,519) مليون دينار في عام 2023.

كما تم إصدار حوالات الخزينة على نظام (CSD) لأجل 364 يومًا بمبلغ (2,030,000) مليون دينار في عام 2024.

شكل (22) رصيد الدين العام الداخلي نهاية عامي 2023-2024
(مليون دينار)

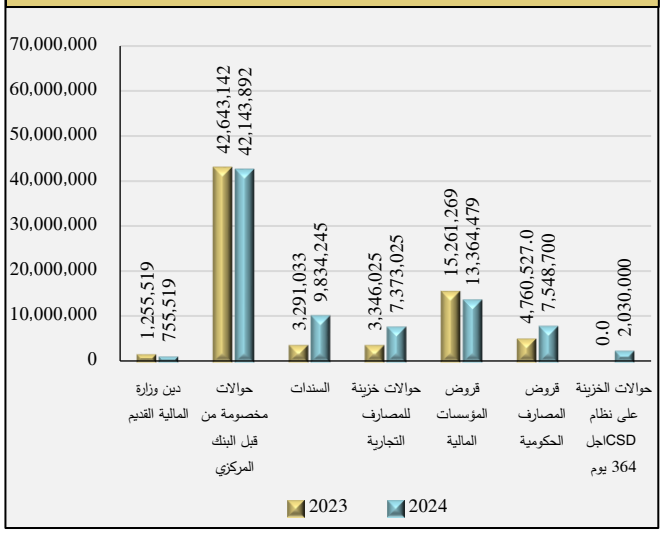

جدول (24) تطوّرات الدين العام الداخلي عامي 2023-2024 (مليون دينار)					
التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2023	رصيد الدين القائم نهاية عام 2024	نمو الدين الداخلي %	المساهمة في الدين الداخلي %	المساهمة في النمو %
دين وزارة المالية القديم	1,255,519	755,519	-39.8	0.9	-4.0
حوالات مخصومة من البنك المركزي	42,643,142	42,143,892	-1.2	50.7	-4.0
السندات	3,291,033	9,834,245	198.8	11.8	52.4
- سندات المقاولين المصروفة من المصارف الحكومية بالدينار للأعوام (2020 و2021 و2022 و2023 و2024)	39,175	22,759	-41.9	0.0	-0.1
- سندات خزينة (بناء) الإصدارية الأولى والثانية الصادرة عن وزارة المالية عام 2021	251,859	251,859	0.0	0.3	0.0
- سندات اعمار (الإصدارية الأولى والثانية والثالثة)	2,999,999	4,589,788	53.0	5.5	12.7
- سندات انجاز (إصدارية أولى والثانية والثالثة)		4,969,839		6.0	39.8
حوالات خزينة للمصارف التجارية	3,346,025	7,373,025	120.4	8.9	32.2
- حوالات الخزينة الصادرة بنسبة 50% من الاحتياطي الإلزامي في سنة 2024,2015	3,346,025	7,373,025	120.4	8.9	32.2
قروض المؤسسات المالية	15,261,269	13,364,479	-12.4	16.1	-15.2
- قروض شركات التمويل الذاتي عن رواتب منتسبيها لعام 2010 الممنوحه من مصرفي الرافدين والرشيد	8,088,340	7,734,243	-4.4	9.3	-2.8
- قروض مشاريع المديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2013 الممنوحة من TBI	545,507	472,127	-13.5	0.6	-0.6
- القروض الممنوحة من المصارف الحكومية وهيئة التقاعد إلى وزارة المالية في سنة 2020	5,622,500	4,811,150	-14.4	5.8	-6.5
- قروض مصرف TBI لسنة 2020 بالدولار لتمويل كل من (مشروع ماء السماوة، مستحقات الكهرباء عن تجهيز الغاز الإيراني، مستحقات الكهرباء عن تجهيز الطاقة من إيران،قرض مشاريع الصيانة المتعددة لصالح (GE) الأمريكية، قرض محطة واسط الغازية).	419,594	161,179	-61.6	0.2	-2.1
- قرض ممنوح إلى وزارة الزراعة بضمان وزارة المالية لسنة 2010	218,780	185,780	-15.1	0.2	-0.3
قروض المصارف الحكومية	4,760,527	7,548,700	58.6	9.1	22.3
- قروض المصارف الحكومية	3,000,000	5,900,000	96.7	7.1	23.2
- قرض TBI إلى وزارة المالية بخصم 2% بعملة الدولار وبسعر الصرف (1300)	1,760,527	1,648,700	-6.4	2.0	-0.9
حوالات الخزينة صادرة من وزارة المالية على نظام (CSD) اجل 364 يومًا.	-	2,030,000		2.4	16.2
مجموع الدين العام الداخلي	70,557,515	83,049,860	17.7	100.0	100
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات المالية و النقدية. البيانات أوّلية قابلة للتعديل.					

الفصل الخامس

تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

يُشكّل القطاع الخارجي المرآة الحقيقية لاقتصاد البلد، فضلًا عن تضمينه ميزان المدفوعات بكافة فقراته وما يتضمن هذا الفصل من إيضاح للقطاع الخارجي لخلق حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق، ويعتمد العراق بشكلٍ كبير على صادرات النفط الخام إلى جانب الاعتماد على الاستيرادات لتغطية الاحتياجات السلعية، والذي ينعكس في درجة الانكشاف الاقتصادي، اذ يتركز حجم التبادلات التجارية مع الدول الآسيوية.

يتناول هذا الفصـــل حجم التجارة الخارجية للعراق عامي 2023-2024 فضلًا عن أهم الشركاء التجاريين للعراق وفق الصادرات والاستيرادات، ومن ثم الدخول إلى التركيب الســلعي للصــادرات والاســتيرادات، وبعد ذلك يتم تحليل ميزان المدفوعات لعام 2024.

التجارة الخارجية.

ميزان المدفوعات.

تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

أوّلًا: التجارة الخارجية

يشكل القطاع الخارجي بشقيه الصادرات والاستيرادات المرآة الحقيقية لاقتصاد البلد إذ يتضمن هذا الفصل إيضاحًا للقطاع الخارجي وما له من تأثير على حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق، و يفسر حجم التجارة الخارجية للعراق لعامي 2023–2024 فضلاً عن أهم الشركاء التجاريين للعراق وفق الصادرات والاستيرادات ومن ثم الدخول إلى التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات وبعد ذلك يتم تحليل ميزان المدفوعات لعام 2024.

سَجل حجم التجارة الخارجية لعام 2024 ارتفاعاً بنسبة (14.2%) ليبلغ (188.4) مليار دولار لعام 2024 مقابل (164.9) مليار دولار لعام 2023، ويُعزَى ذلك إلى نمو قيمة الصادرات لعام 2024 بنسبة (1.9%)، لتبلغ (100.99) مليار دولار نتيجة زيادة كمية الصادرات السنوي للنفط بمعدل نمو (2%) و بإجمالي (1047.0) مليون برميل وبسعر (77.43) دولار للبرميل الواحد لعام 2024، فيما سجّلت الاستيرادات على أساس سيف ارتفاعاً بنسبة (32.8%) لتسجّل (87.4) مليار دولار لعام 2024، مقابل (65.8) مليار دولار عام 2023.

فيما ارتفعت نسبة الانكشاف الاقتصادي في عام 2024 لتبلغ (67.4%) قياساً بالعام 2023 البالغ (60.6%) وهو ما يشير إلى أنّ الاقتصاد العراقي لا زال يعاني من انكشاف اقتصادي على العالم الخارجي،على النحو المبيّن في **جدول (25)**.

جدول (25) حجم التجارة الخارجية
عامي 2023-2024 (مليون دولار)

	2023	2024	النمو (%)
حجم التجارة الخارجية	164,975.6	188,399.9	14.1
الصادرات	99,149.2	100,989.9	1.9
الاستيرادات*	65,826.4	87,410.0	32.8
الانكشاف الاقتصادي (%)	60.6	67.4	

المصدر: الاستيرادات، الصادرات: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
***احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif).**
البيانات أولية قابلة للتعديل.

شكل (23) حجم التجارة الخارجية في العراق
عامي 2023-2024 (مليون دولار)

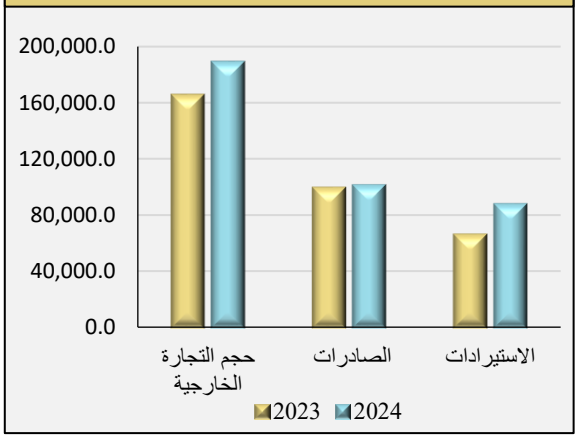

1. الشركاء التجاريون للعراق

استمرت الدول الآسيوية في الاستحواذ على المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، إذ شكّلت صادرات واستيرادات العراق إلى الدول الآسيوية ما نسبته (71.2%) و(67.5%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، تأتي الأهمية التجارية للدول الآسيوية مع العراق لكون النسبة الأكبر من الحصة السوقية للنفط تأتي لصالح الصين والهند نتيجة حاجتها المتزايدة إلى الطاقة بسبب الارتفاع المستمر في مستويات الإنتاج، أمّا فيما يخصُّ الاستيرادات فإنّ أغلب استيرادات العراق هي مكائن ومعدات نقل متأتية أغلبها

من دول آسيوية أهمها الصين، كوريا واليابان، في حين تحتل دول أوربا الغربية المرتبة الثانية في الشراكة التجارية، إذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى تلك المنطقة (15.4%) من إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (12.7%) من إجمالي الاستيرادات، في حين بلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى كُلٍّ من الدول العربية و أمريكا الشمالية (6.4%)، (6.3%) من إجمالي الصادرات على التوالي، وأسهمت الاستيرادات لهذه الدول بما نسبته (10.4%)، (3.1%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، في حين شكّلت نسبة صادرات واستيرادات العراق من و إلى باقي دول العالم ما نسبته (0.6%) و (6.3%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، على النحو المبيّن في **جدول (26)**.

جدول (26) الشركاء التجاريون لصادرات واستيرادات العراق عامي 2023-2024
(مليون دولار)

المنطقة الجغرافية	2023		2024		المساهمة في إجمالي الصادرات (%)	المساهمة في إجمالي الاستيرادات (%)
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	5,800	5,780	6,484	9,073	6.4	10.8
دول أوربا الغربية	18,015	8,294	15,573	11,058	15.4	12.6
دول أوربا الشرقية	763	606	565	1,031	0.6	1.1
دول آسيوية	67,144	45,071	71,915	59,045	71.2	67.5
دول أفريقيا عدا العربية	30	92	50	131	0.05	0.1
دول أمريكا الشمالية	7,397	3,232	6,403	2,736	6.3	3.1
دول أمريكا الوسطى	0	138	0	114	0	0.1
دول أمريكا الجنوبية	0	2,159	0	4,082	0	4.6
دول أوقيانوسيا	0	454	0	140	0	0.1
المجموع العام	**99,149**	**65,826**	**100,990**	**87,410**	**100.00**	**100.00**

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
***قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif).**
البيانات أولية قابلة للتعديل.

شكل (24) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي (%) عام 2024

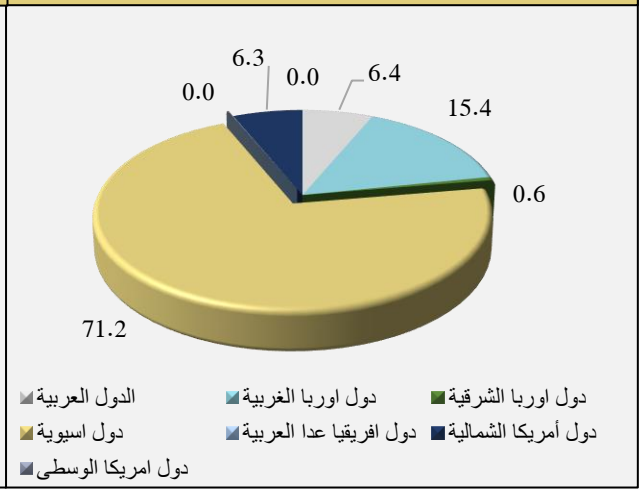

شكل (25) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي (%) عام 2024

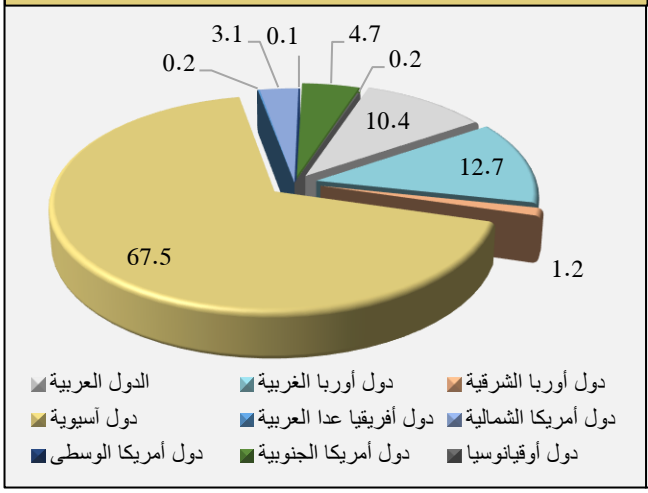

➢ **أهم الشركاء التجاريين للصادرات و الاستيرادات العراقية**

شكلت أغلب استيرادات العراق من دول الشركاء (مواد غذائية، سيارات، معدات كهربائية، مواد بناء، أدوية، الكترونيات) بالمقابل شكل النفط الخام أغلب صادراته مما يبين ضعف التنوع الاقتصادي و اعتماد العراق على تصدير النفط. سجلت نسبة مساهمة استيرادات العراق من الصين (29.3%) من إجمالي الاستيرادات وهي أكبر شريك تجاري للعراق، وسجلت تركيا المركز الثاني بحجم الاستيرادات إلى العراق بنسبة مساهمة (23.8%) لعام 2024، مقارنة بالهند والبرازيل والسعودية و الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات لكل منهما (5.8%) و (3.5%) و (3.2%) و (3.0%) على التوالي.

فيما سجلت نسبة مساهمة الصادرات إلى الصين (32.1%) من إجمالي الصادرات العراقية لعام 2024 ، فيما شكلت نسبة مساهمة الصادرات إلى الهند (25.8%) وهي ثاني بلد مستورد من العراق بعد الصين مشكلاً النفط أغلب صادراتها وبلغت نسبة مساهمة الصادرات في عام 2024 لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات واليونان (7.6%) و (6.2%) و (5.3%) و (4.6%) على التوالي.

فيما شهد حجم التبادل التجاري بين العراق والصين ارتفاعاً ليبلغ (58) مليار دولار في عام 2024 و جاءت الهند بالمركز الثاني بحجم التبادل التجاري (31.1) مليار دولار لعام 2024، و هي أكبر شريك تجاري من حيث الاستيرادات للعراق بعد الصين.

شكل (26) صادرات العراق لأهم الشركاء التجاريين
عام 2024 (مليار دولار)

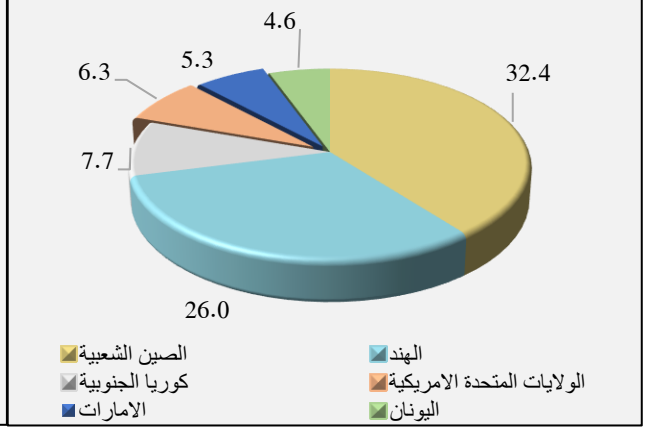

شكل (27) استيرادات العراق لأهم الشركاء التجاريين
عام 2024 (مليار دولار)

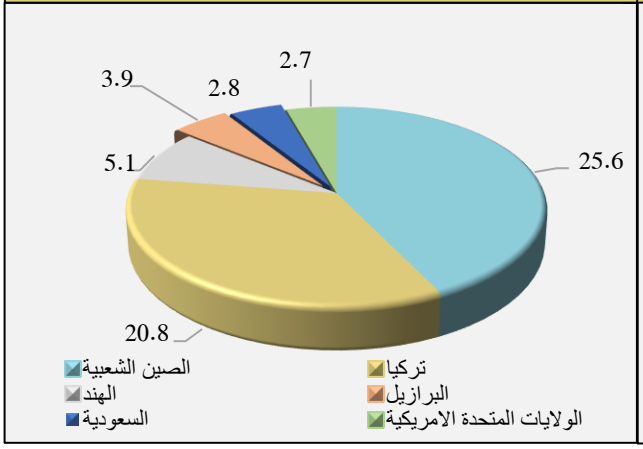

2. التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجّلت فقرة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) النسبة الأعلى للمساهمة التي بلغت (98.13%) من إجمالي الصادرات لعام 2024، في حين سجّلت فقرة (المواد الغذائية والحيوانات الحية) نسبة مساهمة (1.7%)، وفقرة (السلع مصنّعة) نسبة (0.08%) وشكلت فقرة (المكائن ومعدات النقل) أدنى نسبة مساهمة (0.002%) من إجمالي الصادرات عام 2024. من جانب آخر شهد هذا العام عدم تصدير المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، مع ارتفاع كبير في تصدير السلع المصنعة بنسبة (3850%) إلا أنها لا زالت تشكل نسبة ضئيلة من قيمة الصادرات لا تتجاوز (0.08%) وعلى النحو المبيّن في **جدول (27)**.

جدول (27) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2023 – 2024 (مليون دولار)					
	2023	الأهمية النسبية 2023 %	2024	الأهمية النسبية 2024 %	مُعدّل نمو2024 %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	228	0.229	1,811	1.713	694.3
المشروبات والتبغ	0	0.00	0	0	0.0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	193	0.194	0	0	-100
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	98,721	99.570	99,098	98.127	0.4
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.00	0	0	0.0
المواد الكيمياوية	0	0.00	0	0	0.0
سلع مصنّعة	2	0.002	79	0.078	3850.0
مكائن ومعدات نقل	5	0.005	2	0.002	-60.0
مصنوعات متنوعة	0	0.00	0	0	0.0
السلع غير المصنفة	0	0.00	0	0	0.0
المجموع	**99,149**	**100**	**100,990**	**100.00**	**1.9**

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
***تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.**
البيانات أولية قابلة للتعديل.

3. التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الأولى في سُلّم ترتيب الأولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلّا أنّ أغلب هذه المعدات تأتي للاستخدام الشخصي وبنسبة أقل موجّهة نحو الإنتاج، تليها فقرتا (مصنوعات متنوعة) و(سلع مصنّعة) بنسبة (15.8%) و(11.4%) على التوالي، فيما سجّلت فقرة (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) والمشروبات والتبغ المراتب الأخيرة في الهيكل السلعي للاستيرادات بنسبة (1.8%)، (1.3%) على التوالي، وعلى النحو المبيّن في **جدول (28)**.

إن ارتفاع استيراد مكائن ومعدات النقل يدل على أن هناك ارتفاعًا في حركة الإعمار التي تشهدها البلاد والتي من المؤمل أن تنعكس إيجاباً على الاقتصاد العراقي.

جدول (28) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2023–2024 (مليون دولار)			
السلع	**2023**	**2024**	**الأهمية النسبية % 2024**
المواد الغذائية والحيوانات الحية	3,555	4,720	5.4
المشروبات والتبغ	856	1,136	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1,185	1,573	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	6,451	8,566	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	4,213	5,594	6.4
المواد الكيمياوية	4,410	5,857	6.7
سلع مصنّعة ومصنفة حسب المادة وبصورة رئيسة	7,504	9,965	11.4
مكائن ومعدات نقل	25,343	33,653	38.5
مصنوعات متنوعة	10,400	13,811	15.8
السلع غير المصنفة	1,909	2,535	2.9
المجموع	**65,826**	**87,410**	**100.00**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ثانيًا: ميزان المدفوعات

في ضـــوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المـدفوعـات العراقي في عـام 2024 عجزاً مقـداره (12754.4) مليون دولار، إذ أســهمت عوامل عدة في تحقيق هذا العجز، والتي تنعكس وفق اســتعراضــنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي على النحو الآتي: -

أولًا- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة عبرالموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ووفق البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (8366.5) مليون دولار في عام 2024، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي :-

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري في عام 2024 فائضـــاً بقيمة (26691.4) مليون دولار، حيث ســجلت الصـــادرات الكلية مبلغاً مقداره (100989.9) مليون دولار بضـمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشـــركات النفطية الأجنبيـة بقيمـة (13342.6) مليون دولار، أمـا الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغًا مقداره (87410.0) مليون دولار على أســاس ســيف و(74298.5) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صـــافي حســـاب الخدمات في عام 2024 عجزاً مقداره (20013.3) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيـادة المـدفوعـات البـالغـة (30218.6) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشـــحن والتأمين على الاسـتيرادات لتحويلها من سـيف إلى فوب ، إضـافة إلى تكاليف السفر.

في حين بلغ جـانـب المقبوضـــــات مبلغـاً مقـداره (10205.3) مليون دولار تحقق أغلبها في بند الســـفر والذي يضـــم القـادمين إلى العراق من الرعـايـا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي في عام 2024 فائضاً بلغ (1331.0) مليون دولار وفيما يلي تفصـــيلًا لهذا الحساب :-

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة، حقق صافي حساب تعويضات العاملين في عام 2024 فائضاً بلـغ (42.4) مليون دولار.

ب- دخل الاســـتثمار: حقق صـــافي حســـاب دخل الاســـتثمار فائضـــاً بلغ (1288.6) مليون دولار نتيجـة لزيـادة المقبوضـــــات حيث بلغت قيمتها (4563.1) مليون دولار والتي تمثل فوائد الودائع بالعملات الأجنبية وفوائد أذونات الخزائن الأجنبية وارتفاع فوائد الاســـتثمار الأوربي للبنوك الخارجية إضـافة إلى فوائد الاسـتثمار الليلي، أما المدفوعات فقد بلغت قيمتها (3274.5) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشـــركات النفطية وغير النفطيـة الأجنبيـة العـاملـة في العراق المحولـة إلى الخارج.

4. حساب الدخل الثانوي

حقق صـــافي حســـاب الدخل الثانوي في عام 2024 فـائضـــــاً بلغ (357.4) مليون دولار، نتيجـة زيـادة المقبوضـات البالغة (566.5) مليون دولار، تمثل أغلبها مساعدة مقدمة إلى العراق من المنظمات الدولية بوصفها مسـاعدات إنسـانية إلى النازحين من المناطق السـاخنة، أما جانب المدفوعات فقد ســـجل مبلغاً مقداره (84.4) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة عجزاً بقيمة (124.7) مليون دولار عن المســـاعدات العائلية المقدمة من غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

ثانياً- الحساب الرأسمالي

سجل صافي الحساب الرأسمالي في عام 2024 عجزاً مقداره (11.0) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي في عام 2024 مبلغاً مقداره (334.1) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضٌ لمكونات هذا الحساب وكما موضح : -

1- صافي الإستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب في عام 2024 مبلغاً مقداره (8087.6) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (438.7) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (7648.9) مليون دولار ، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق وتسديدات الاتفاقية الصينية.

2- صافي استثمار الحافظة

سجل صافي استثمار الحافظة في عام 2024 عجزاً ماقيمته (1322.5) مليون دولار نتيجة انخفاض الموجودات بسبب الزيادة في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (1671.3) مليون دولار، مع انخفاض الخصوم المالية للحكومة العامة بقيمة (348.0) مليون دولار بسبب تسديد السندات الحكومية.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر في عام 2024 مبلغًا مقداره (6323.4) مليون دولار نتيجة زيادة الأصول المالية لشركات الإيداع وصافي الودائع في الخارج بقيمة (2682.0، 878.9) مليون دولار وعلى التوالي، فيما سجل جانب المطلوبات لحساب الاستثمار الرسمي إنخفاضًا مقداره (5149.7) مليون دولار نتيجة انخفاض الالتزامات على الحكومة إضافة إلى تسديدات القروض.

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

سجلت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في عام 2024 انخفاضاً بلغ (12754.4) مليون دولار، نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع والمشتقات المالية.

رابعاً – فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ في عام 2024، مبلغاً قدره (8021.4) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.

شكل (28) ميزان المدفوعات عام 2024 (مليون دولار)

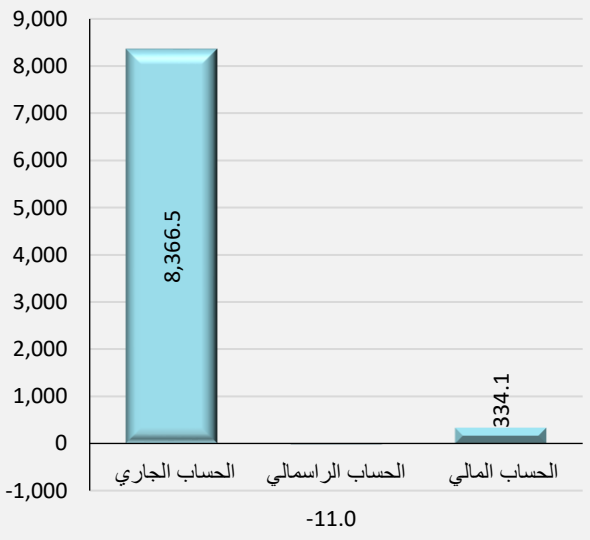

الفصل السادس

تطوّر نظام المدفوعات

يمتلك العراق اليوم أحد أكثر **أنظمة الدفع الإلكتروني تطورًا** على مستوى المنطقة، إذ يعتمد على شبكة آمنة وفعّالة لتبادل أوامر الدفع بين البنوك والمصارف. ويتولى **البنك المركزي العراقي** تشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين لضمان انسيابية العمليات، وتعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع والمقاصة. ويأتي ذلك في إطار رؤيته الرامية إلى ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني عبر بناء نظام مالي حديث يتماشى مع المعايير الدولية، ويحافظ على استقرار الأسعار، ويعزز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي.

لقد أصبح نظام المدفوعات الإلكترونية اليوم **أداة عصرية للتسوية النقدية**، فهو لا يقتصر على تسهيل المعاملات المالية فحسب، بل يمتد أثره ليشمل دعم أسواق رأس المال، وزيادة التراكم الرأسمالي، وتحفيز النمو الاقتصادي. كما يسهم هذا النظام في رفع كفاءة الأفراد والمؤسسات، ويخفف من أزمة السيولة، ويقضي على مخاطر تداول الأوراق النقدية المزوّرة، مما يحمي المتعاملين من الخسائر المحتملة. وفي هذا السياق، تتحمل المصارف مسؤولية محورية في **نشر ثقافة الدفع الإلكتروني** بين عملائها والمجتمع، بما يعزز التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر أمانًا وفاعلية.

ويستعرض هذا الفصل أبرز **التطورات التي شهدها نظام الدفع الإلكتروني في العراق في عام 2024**، إلى جانب الخطط الاستراتيجية المستقبلية التي تهدف إلى تعزيز مكانة العراق ضمن الاقتصادات الصاعدة في مجال التكنولوجيا المالية.

أهم مكوّنات نظام المدفوعات العراقي.

مكوّنات نظام المدفوعات العراقي

يمثّل هذا النظام حلقة وصل بين البنك المركزي العراقي والفروع الرئيسة للبنوك ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع عالية القيمة داخل العراق. ويحل نظام RTGS محل التنفيذ اليدوي للمعاملات المالية ويزيل المخاطر الناشئة عن عمليات التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين جميع المصارف العاملة في العراق.

سجّل نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) ارتفاع في عدد التحويلات بالدينار العراقي بنسبة (57.5%)، لتسجّل (109,286) تحويلًا في عام 2024 مقابل (69,386) تحويلًا لعام 2023، فيما سجّلت مبالغ التحويلات ارتفاعًا بنسبة (35.2%) لتبلغ (374.1) ترليون دينار في عام 2024 مقابل (276.5) ترليون دينار لعام 2023.

فيما انخفظت عدد التحويلات بالدولار الأمريكي بنسبة (83.9%) لتسجّل (4,368) تحويلًا عام 2024 مقابل (27,256) تحويلًا لعام 2023، فيما سجلت التحويلات بالدولار الأمريكي انخفاضًا بنسبة (45.5%)، لتبلغ (6.16) مليار دولار عام 2024 مقابل (11.3) مليار دولار مقارنة بالعام السابق، كما بلغت التحويلات باليورو (7) تحويلات وبمبلغ (22,190) يورو. إذ تشير البيانات إلى أن التحويلات بالدينار العراقي استحوذت على نحو (92.1%) من إجمالي التحويلات بين المصارف والبنك المركزي، وهو ما يعكس توجهًا واضحًا نحو تعزيز التعامل بالعملة المحلية. ويعود ذلك إلى السياسات التنظيمية التي اعتمدها القطاع المصرفي لإدارة استخدام الدولار، عبر المنصة الإلكترونية لبيع العملة الأجنبية، بهدف ضبط المعاملات الرسمية والحد من نشاط الاقتصاد غير الرسمي. هذا التحول أسهم في رفع كفاءة النظام المالي وزيادة الشفافية في حركة الأموال، كما أدى إلى ارتفاع حجم التحويلات في عام 2024 مقارنة بعام 2023، الأمر الذي يشير إلى نمو الثقة بالقطاع المصرفي وتزايد الاعتماد على القنوات الرسمية في المعاملات المالية.

شكل (29) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2020-2024

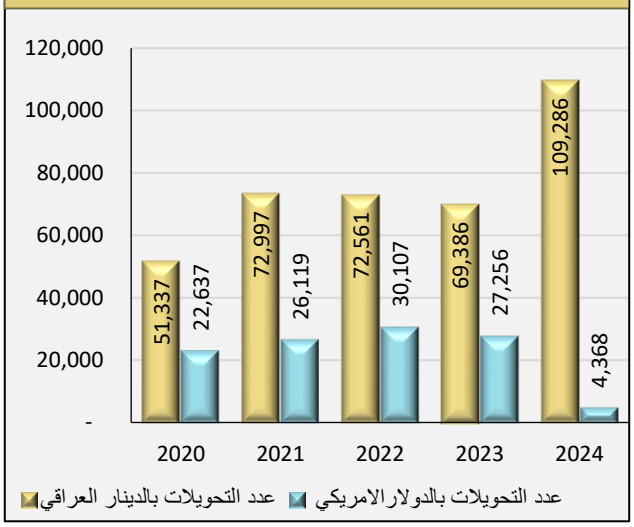

شكل (30) مبالغ التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار واليورو عامي 2023-2024

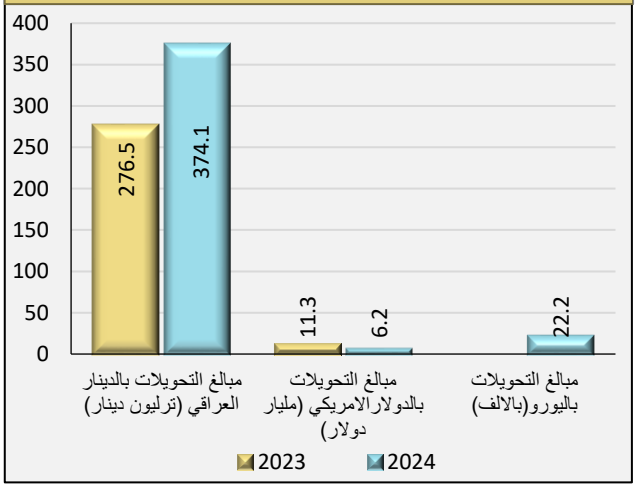

أ- نظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH)

1. أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)

سجّلت أوامر الدفع الدائنة ارتفاعًا في عدد التحويلات بنسبة (18.1%) لتبلغ (20,498,413) تحويلًا بالدينار في عام 2024 مقابل (17,350,642) تحويلًا بالدينار بالعام السابق، فيما سجّلت مبالغ التحويلات بعملة الدينار ارتفاعًا بنسبة (20.1%) لتبلغ (44,9) ترليون دينار في عام 2024 مقابل (37.4) ترليون دينار لعام 2023.

أما عدد التحويلات بالدولار الأمريكي فقد سجّلت انخفاضًا بنسبة (65.7%)، لتبلغ (9,941) تحويلًا في عام 2024 مقابل (29,000) لعام 2023. فيما سجّلت مبالغ التحويلات بعملة الدولار انخفاضاً بنسبة (66.2%)، لتبلغ (137.6) مليون دولار في عام 2024 مقابل (407.6) مليون دولار لعام 2023.

شكل (31) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2023-2024

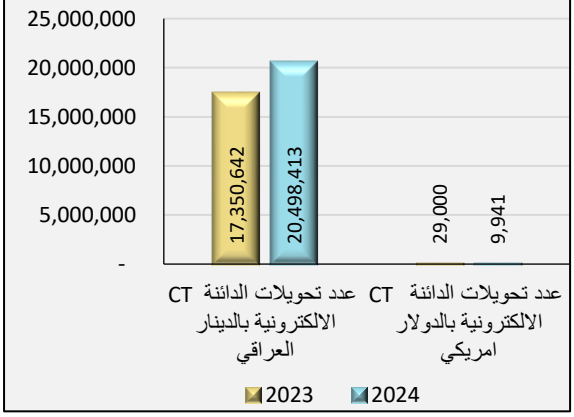

2. تحويلات الصكوك (CH) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)

سجّلت تحويلات الصكوك في نظام المقاصة الإلكتروني انخفاضاً في عدد التحويلات بعملة الدينار العراقي بنسبة (59.2%) لتبلغ (150,571) تحويلًا في عام 2024 مقابل (369,210) تحويلًا بعملة الدينار في عام 2023، فيما سجّلت قيمة التحويلات انخفاضًا بنسبة (28.7%) لتبلغ (18.4) ترليون دينار في عام 2024 مقابل (25.8) ترليون دينار لعام 2023.

كما سجلت تحويلات الصكوك بعملة الدولار انخفاضًا بنسبة (72.7%) لتبلغ (358) تحويلًا في عام 2024 مقابل (1,310) تحويلًا بالعام السابق. فيما سجّلت قيمة التحويلات ارتفاعًا بنسبة (11.7%) لتبلغ (689.4) مليون دولار في عام 2024 مقابل (617.2) مليون دولار في العام السابق.

شكل (32) عدد تحويلات الصكوك (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2023-2024

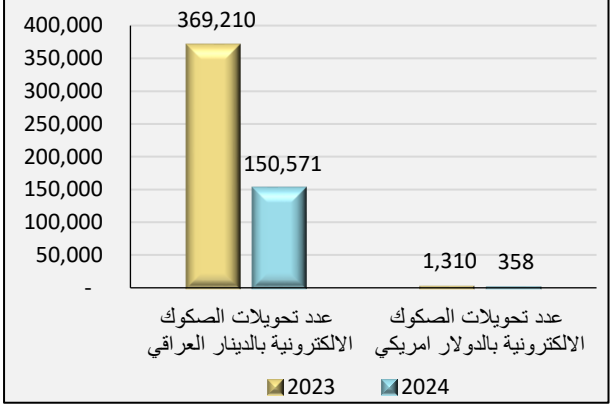

ج- نظام المقاصة الداخلية[1] (ON-US).

هو نظام مقاصة داخلي للمصارف الحكومية التي لا تملك نظامًا شاملاً، إذ يمكّن الإدارة العامة للمصرف من مراقبة التحويلات بدقة، كما توفر قاعدة بيانات لجميع البيانات، وهو للتسويات نظام للبحث الوطني المالية بين المصرف وفروعه، ويهدف إلى تمكين فروع المصارف في إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر والممغنطة فيما بينهم.

1. التحويلات الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (ON-US)

سجّلت عدد التحويلات بالدينار العراقي ارتفاعاً بنسبة (9.6%) لتبلغ (43,685,807) تحويلًا في عام 2024 مقابل (39,859679) تحويلًا مقارنة بعام 2023، فيما ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة (27.8%) لتبلغ (75.4) ترليون دينار في عام 2024 مقابل (59) ترليون دينار عام 2023.

اما عدد التحويلات بعملة الدولار فقد سجّلت انخفاضًا بنسبة (56.2%) لتبلغ (103) تحويلًا في عام 2024 مقابل (235) تحويلًا العام السابق. وشهدت انخفاضًا بقيمة تحويلاتها بنسبة (46%) لتبلغ (61.6) مليون دولار في عام 2024 مقابل (42.2) مليون دولار العام السابق.

[1] (ON-US): وهو نظام المقاصة الداخلية (IBCS) سابقاً.

2. تحويلات الصـــكوك الإلكترونيـة (CH) في نظـام المقاصة الداخلي (ONUS)

ســـجّلت عدد تحويلات الصـــكوك بالدينار العراقي انخفاضًـا بنسـبة (50.7%) لتبلغ (177,762) تحويلًا عـام 2024 مقـابـل (360,875) تحويلًا في العـام السابق. كما شـهدت انخفاضـاً في قيمة تحويلتها بنسـبة (36.8%) لتبلغ (11.5) ترليون دينـار عـام 2024 مقابـل (18.2) ترليون دينـار عـام 2023. أمـا عـدد تحويلات الصـكوك بعملة الدولار فقد انخفضـت بنسـبة كبيرة بلغت (82.6%) في عام 2024 لتســـجّل (4) تحويلات فقط وهو رقم منخفض جدا مقارنـة بتحويلات العام السـابق والبالغة (23) تحويلًا. بالمقابل انخفضـت قيمة التحويلات بشكل ملحوظ بنسبة (99.2%) لتسجّل (0.298) مليون دولار عام 2024 مقابل (37) مليون دولار في العام السابق 2023.

د- المُقسّم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI)

يمثل هذا النظام حجر الأساس في بنية الدفع الإلكتروني الحديثة في العراق، حيث صُمم ليكون أداة متطورة لقياس كفاءة وفعالية الأداء المالي لكل من الحكومة والقطاع الخاص.

ويُعد IRPSI بمثابة مركز عصـــبي موحّد يربط بين المصـــارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ليتيح تحويل الأموال ومعالجة المعاملات المالية بصـورة فورية وآمنة. فهو يسهّل عمليات الدفع عبر نقاط البيع (POS) وأجهزة الصـــراف الآلي التابعة لمصـــارف مختلفة، مما يمنح حامل البطاقة الائتمانية حرية السحب والشراء دون قيود جغرافية أو مصرفية. ولا يقتصر دوره على البطاقات المصـــرفية فقط، بل يمتد ليشـــمل المدفوعات بواســـطة الهاتف النقال والتحويلات بواسـطة المحافظ الإلكترونية، الأمر الذي يعزز من الانتقال نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد، إن IRPSI ليس مجرد نظـام تقني، بـل هو جسر تواصـل استراتيجي بين المصـارف وشركات الدفع الإلكتروني، يضـمن انسـيابية العمليات ويعزز ثقة الأفراد والشركات في البنية التحتية المالية الرقمية للبلاد.

ســـجّلت عدد التحويلات المالية للبطاقات الائتمانية المحلية بالدينار العراقي ارتفاعًا بنسبة (213.6%) لتبلغ (58,415,498) تحويلًا في عـام 2024 مقـابـل (18,624,624) تحويلًا في العام السـابق، وسـجلت قيمتها ارتفاعًا بنسـبة (119.8%) لتبلغ (21.1) ترليون دينـار في عـام 2024 مقابـل (9.6) ترليون في العـام السـابق، علماً انه لم تسـجل اي تحويلات بعملة الدولار الأمريكي في العام 2024.

أمّا عدد التحويلات المالية عن طريق وســـائل الدفع الإلكتروني عبر الهواتف النقالـة والمحـافظ الإلكترونيـة فســـجّلـت ارتفـاعًـا بنســـبـة (92.9%) لتســـجّـل (25,447,027) تحويلًا في عـام 2024 مقـابـل (13,193,417) تحويلًا في العام السـابق، فضـلا عن ارتفاع في مبالغ التحويلات المالية بنسبة (20%) تقريباً لتســـجّل (6) ترليونات دينار في عام 2024 مقابل (5) ترليونات دينار للعام 2023.

يمثل هذا الارتفاع انعكاسًـــا لنشـــاط شـــركات الدفع الإلكتروني، إذ سـجّلت شـركة زين كاش ارتفاعاً في عدد تحويلاتها بنســـبة (44.2%) وارتفاعاً في قيم معاملاتها بنسبة (12.2%) في عام 2024 مقارنة بالعام السابق، رغم اسـتمرارها بتحقيق أعلى مسـاهمة في السـوق بنسـبة (66.2%) من إجمالي عدد التحويلات و(95.9%) من قيمها. أما شركة آسيا حوالة فقد شـهدت ارتفاعاً حادًا في عدد تحويلاتها بنســـبـة (328.7%) وتراجعًا في قيم معاملاتها بنسبة (15.9%). في المقابل، سـجّلت شركة ناس باي ارتفاعًا في عدد تحويلاتها بنسـبة (25.6%)، مقـابـل ارتفـاع لافـت في قيم معـاملاتهـا بنســـبـة (143%).ودخلت شركة فاست باي في هذا العام مسجّلة عدد تحويلات بلغ (2,310,441) مليون تحويل ليضاف إلى سـجل او نشـاط شـركات الدفع الإلكتروني وبلغ عدد أقيام تحويلاتها (128.1) مليار دينار.

وبذلك، توزعت المساهمات السوقية بين الشركات، حيث احتفظت شـــركة زين كاش بالحصـــة الأكبر في عدد

تحويلاتها، في حين بلغت مساهمة آسيا حوالة وفاست باي وناس باي في عدد التحويلات (24.4%) و(9.1%) و(2.9%) على التوالي، مقابل مساهمتها في القيم بنسبة (0.2%) و (1.8%) و(2.1%) على التوالي.

جدول (29) عدد التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي عام 2023-2024

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار العراقي 2023	عدد التحويلات بالدينار العراقي 2024	معدل النمو %	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي 2023	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي 2024	معدل النمو %
نظام RTGS	69,386	109,286	57.5	27,256	4,368	-83.9
نظام C-ACH :						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	17,350,642	20,498,413	18.1	29,000	9,941	-65.7
ب- الصكوك الإلكترونية CH	369,210	150,571	-59.2	1,310	358	-72.7
نظام ONUS:						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	39,859,679	43,685,807	9.6	235	103	-56.2
ب- الصكوك الإلكترونية CH	360,875	177,762	50.7	23	4	-82.6
نظام IRPSI :						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	18,624,624	58,415,498	213.6	24,625		
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقّال :						
1. شركة محفظة زين كاش	11,689,972	16,856,474	44			
2. آسيا حوالة	1,448,930	6,211,650	328.7			
3. ناس باي	54,515	68,462	25.5			
4. فاست باي	___	2,310,441	___			
إجمالي عدد التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال	13,193,417	25,447,027	92.9			

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات.

شكل (33) قيم المعاملات المالية عن طريق البطاقات المحلية والهاتف النقال بالدينار العراقي عام 2024

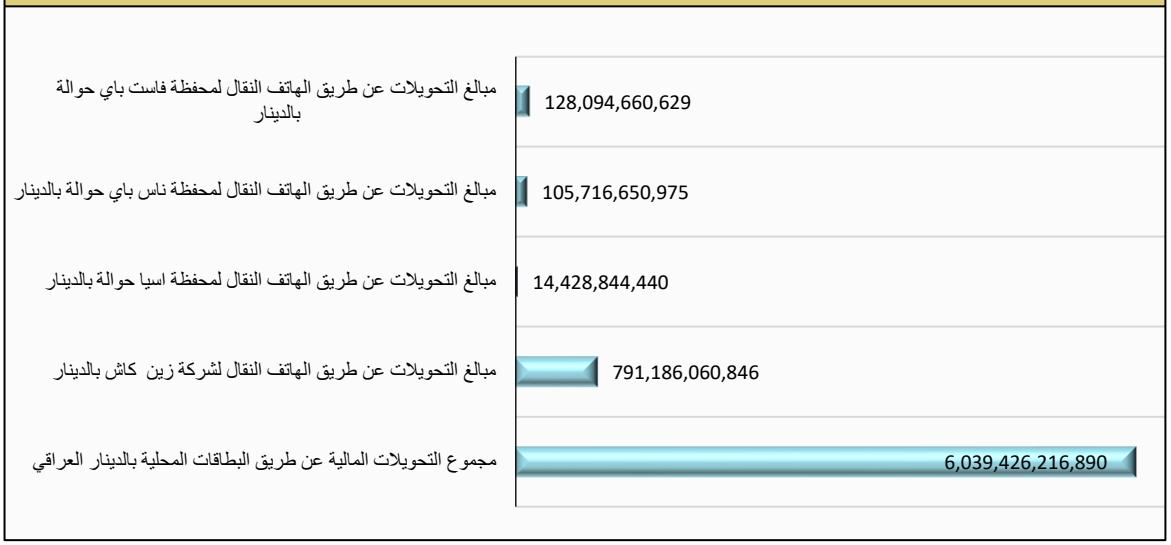

إطار (4)

يُعد **الاقتصاد الرقمي** اليوم جزءًا أساسيًا من الاقتصادات العالمية، حيث يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات الاقتصادية، وهو ما جعل الحكومات والمؤسسات المالية تعمل على تطوير بنيتها التحتية الرقمية لتسهيل التعاملات وتعزيز الشمول المالي.

وفي العراق، خطا البنك المركزي العراقي خطوات مهمة بهذا الاتجاه، إذ منح تراخيصًا لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني لتشغيل المحافظ الإلكترونية، كما سهّل في جائحة كوفيد-19 إمكانية فتح المحافظ عن بُعد عبر خدمة إعرف عميلك الإلكترونية (E-KYC)، مما ساعد المواطنين على الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة لمراجعة المصارف. وقد رافق ذلك إطلاق حملات إعلامية للتشجيع على استخدام الدفع غير النقدي مثل المحافظ الإلكترونية، نقاط البيع (POS)، وأجهزة الصراف الآلي.

كما أدى تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني إلى مراقبة حركة الأموال داخل العراق، وبناء قاعدة بيانات دقيقة للتحويلات المصرفية عبرأنظمة متقدمة مثل:

- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)
- نظام المقاصة الآلية (C-ACH)

ولتعزيز الأمان والشفافية، أصدر البنك المركزي تعليمات للمصارف تضمنت تطبيق نظام الحساب المصرفي الدولي (IBAN) لتوحيد أرقام الحسابات والتحقق منها، بالإضافة إلى إجراءات لمنع الاحتيال وتزوير الصكوك. كما اعتمد نظام المقاصة الداخلية الذي يتيح للمصارف أتمتة التحويلات بين فروعها وتوفير بيانات دقيقة للمطابقة والتسوية.

وبذلك، أسهمت هذه الجهود في تعزيز الشمول المالي، رفع كفاءة النظام المصرفي، وتأسيس قاعدة قوية للاقتصاد الرقمي في العراق بما يواكب التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

الفصل السابع

دور البنك المركزي العراقي في المساهمة بتحقيق النمو المستدام 2024

إن مشـــاركة البنك المركزي العراقي في دفع عملية التنمية بشـــكل عام، مع التركيز على التنمية المستدامة، واضحة في سياسته النقدية. تم تصميم هذه السياسة لتعزيز الاستثمار الحقيقي، وتعزيز فرص التنمية، وتحفيز نشاطات الائتمان المصرفي.

علاوة على ذلك، تهدف الســياســـة النقدية إلى توجيه هذه النشـــاطات نحو مشـــــاريع التنمية، وزيادة مســـــتويات التمويل اللازمة، وتحســـــين الكفاءة التشـــغيلية. كما يســـعى البنك إلى تعظيم الإفادة من الموارد المتاحة للبلاد، المادية والبشرية على حد سواء. إضافة إلى ذلك، ووفق العديد من المبادرات والمســـاهمات، يســـعى البنك المركزي إلى إحداث تأثير مجتمعي كبير ودفع التنمية المســـــتدامة عبر القطاعات الاقتصـــــادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

- **دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام.**
- **دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري.**

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2024

إن الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في التنمية المستدامة من الأهداف الاقتصادية والمجتمعية الأساسية المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004، لذلك فإن البنك المركزي ملتزم بدعم الأفراد في المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وفق مجموعة من المبادرات والنشاطات والفعاليات التي ينظمها البنك المركزي والمؤسسات المالية والكيانات الداعمة الأخرى. والجدير بالذكر هنا هو تقديم البنك لمبادرات عدة في عام 2015 والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وسط التحديات والظروف الاقتصادية التي تواجه البلاد.

أوّلًا: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام

يعد البنك المركزي العراقي مؤسسة نقدية تمارس دوراً حيوياً في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي والمساهمة في تحقيق أهداف النمو المستدام ويتجسد هذا الدور عبر توفير التمويل اللازم لدعم القطاعات الإنتاجية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في العراق وضمن هذا الإطار كان للبنك المركزي مجموعة من المبادرات وكما يأتي:

1. مبادرة البنك المركزي الـ (4) ترليون دينار.

بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة في عام 2024 ضمن مبادرة (4) ترليون دينار (84.1) مليار دينار ولجميع القطاعات موزّعة على النحو الآتي:

أ- بلغ مجموع المبالغ المُولة لمشاريع الأكثر من (1) مليار دينار في عام 2024 (71.6) مليار دينار موزعة على القطاع الصناعي (12.29) مليار دينار وقطاع التجارة (55) مليار دينار وقطاع السكن (4.4) مليار دينار في عام 2024.

ب- بلغ مجموع المبالغ المُولة للمشاريع المتوسطة التي يتراوح مبلغها بين (100) مليون دينار إلى (1) مليار دينار في عام 2024 (1.16) مليار دينار موزعة على القطاع الزراعي والصناعي بمبلغ (410) مليون دينار و (750) مليون دينار على التوالي لجميع محافظات العراق.

ت- بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع الصغيرة (4.6) مليار دينار في عام 2024 شملت القطاعات الزراعية بـ(495.7) مليون دينار بإجمالي (33) مشروعاً و الصناعة بمبلغ (105) ملايين دينار بإجمالي (6) مشاريع والقطاع التجاري بـ(2.9) مليار دينار لعدد (178) مشروعاً وبلغ إجمالي المبالغ الممنوحة لقطاع الخدمات (1.02) مليار دينار لـ(57) مشروعاً.

ج- بلغ مجموع المبالغ للقروض الشخصية الميسرة في عام 2024 (6.6) مليار دينار .

شكل (34) نسبة مساهمة المشاريع في مبادرة (4) ترليونات دينار لعام 2024

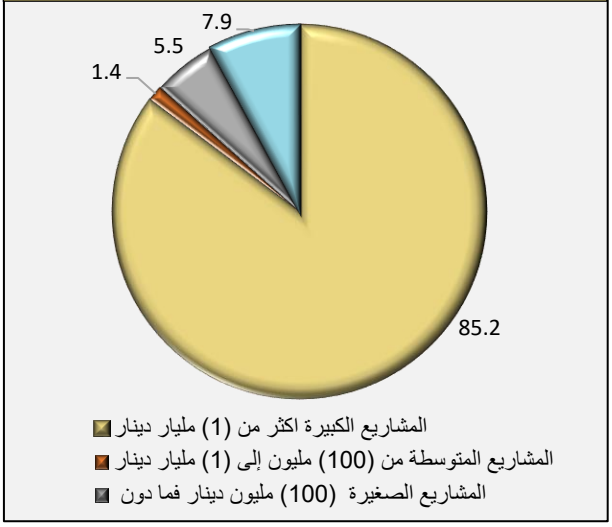

جدول (30) المبادرة حسب المشاريع والقطاعات عام 2024 (مليار دينار)			
القطاعات	مشاريع لأكثر من (1) مليار دينار	المشاريع المتوسطة لأقل من (1) مليار دينار	المشاريع الصغيرة
صناعي	12.294	750.0	105
زراعي	-	410.0	495.7
خدمات	-	-	1.023
تجاري	55.00	-	2.9
سكني	4.400	-	-

2. مبادرة الطاقة المتجددة

بلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لغاية2024/12/31 للقطاعات السكنية و التجارية والزراعية و المشاريعالاستثمارية (233) مليون دينار. مع العرض أنه لم يتم الإقبال عليها في عام 2024.

3. المبادرة الموجّهة للمصارف الحكومية .

- المبادرات الموجّهة للمصارف الحكومية المتخصصة

- بلغ المبلغ المخصص للمصرف الزراعي (422.5) مليار دينار وتم منح مبلغ (2.1) مليار دينار اي بنسبة (0.5%) من إجمالي المبلغ المخصص في عام 2024 **شكل (35)**.

شكل (35) نسبة المبلغ الممنوح للمصرف من المبالغ المخصصة عام 2024

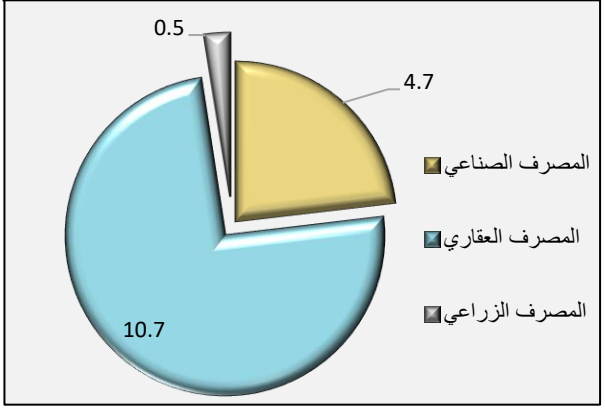

- وصل مجموع المبالغ المخصصة للمصرف الصناعي (1.4) ترليون دينار وتم منح (63.4) مليار دينار عام 2024، أي بنسبة (4.7%) من إجمالي المبلغ المخصص.
- بلغت مجموع المبالغ المخصصة للمصرف العقاري (5.7) ترليون دينار وتم إضافة مخصص جديد للمصرف بمبلغ (2.3) ترليون دينار وبذلك يكون إجمالي المبلغ المخصص (8) ترليونات دينار و منح (855) مليار دينار في عام 2024 أي بنسبة (10.7%) من إجمالي المبلغ المخصص.

جدول (31) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصّة بموجب المبادرة عام 2024 (ملياردينار)			
المصرف	**الزراعي**	**العقاري**	**الصناعي**
المبلغ الممنوح لعام 2024	2.09	855	63.42
المبلغ المخصص	422.5	8,000	1,359.5
نسبة المساهمة %	0.5	10.7	4.7

اطار (5)

قام البنك المركزي العراقي في عام 2024 بما يلي :-

1. استمرار تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحد أعلى (20) مليون دينار للقرض الواحد، وبسقف تمويل (200) مليون دينار للسلفة الواحدة، تكون مدة القرض (5) سنوات حدًا أعلى بضمنها حد أعلى (1) سنة إمهال متضمنة فترة الترويج لمنح القروض بحد أقصى (3) شهر، ويحق للمصرف طلب تجديد السلفة عند تمويل كامل مبلغ السقف الممنوح له.
2. استمرار تمويل المشاريع الخاصة ببرنامج آفاق (استنادًا إلى رسالة الالتزام الموقعة بين هذا البنك ومنظمة العمل الدولية ILO) وبحدود الضمانات المقدمة لهذه القروض من منظمة العمل وشركة الكفالات المصرفية حيث تم الانتهاء من تمويل المرحلة الأولى ضمن البرنامج لدعم النازحين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، التي تكفل البنك المركزي العراقي بـ(35%) من القروض ضمن البرنامج و(65%) الباقية تكفله الشركة العراقية للكفالات المصرفية وتم صرف (50%) من تخصيص المرحلة الانتقالية ضمن برنامج آفاق وبصدد إستكمال نسبة (50%) المتبقية ضمن البرنامج.
3. تحويل مبالغ التبرعات والإعانات والمساهمات المقدمة من البنك المركزي العراقي إلى مبادرات مجلس الوزراء والجهات الحكومية والخاصة.

ثانيًا: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري

تعد رعاية الثروة الفكرية إحدى الاهتمامات الاستراتيجية الحاسمة، وهي عملية حيوية تعزز الإمكانات والمهارات البشرية في كُلٍّ من المجالات العلمية والسلوكية. وهذا بدوره يزود الأفراد بالموارد والقدرات الل أزمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار في مجال الثروة الفكرية. وبالتالي، ألزم البنك المركزي العراقي نفسه بتعزيز وتنمية رأس المال البشري داخل القطاع المصرفي، وكذلك عبر الكيانات الحكومية الأخرى و المبين ادناه:-

1. الوزارات كافة مع القطاع الخاص

كرس مركز الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي العراقي جهوده نحو تعزيز كفاءات ومواهب الموظفين في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي عموماً حيث عمل مركز الدراسات المصرفية وعلى مدار عام 2024 على تطوير مهارات وقدرات موظفي الجهاز المصرفي وفق اقامت دورات تدريبية بالتعاون مع جهات تدريبية وأخرى مانحة للشهادات المهنية إذ أقام (75) دورة تدريبية وورشة عمل في عام 2024. وبلغ عدد المشاركين (3,865) مشارك لذات العام.

2. موظفو البنك المركزي العراقي

يلعب قسم التطوير و التدريب في البنك المركزي العراقي دورا محوريًا في بنية المؤسسة، حيث يعمل على زيادة الكفاءة المؤسسية عبر تطوير رأس المال البشري وهو هدف استراتيجي يعمل البنك المركزي عليه ضمن تطوير البنية التنظيمية وتنمية قدرات الموارد البشرية بهدف بناء رأس مال بشري كفء، قادر على دعم أهداف التنمية الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتحقيق الاستقرار المالي المستدام. حيث اقام البنك المركزي العراقي (292) دورة داخل العراق بعدد مشاركين بلغ (1071) مشارك و (212) دورة خارج العراق بعدد مشاركين بلغ (670) مشارك.

كما اقام (3) دورات عن بعد بعدد مشاركين بلغ (19) مشاركًا إضافة إلى تدريب (100) طالب من طلبة الجامعات بهذا البنك.

ثالثاً: نشاطات تنموية أخرى للبنك

أ. ساهم البنك المركزي العراقي في مبادرة تمكين المرأة عبر تنظيم مؤتمر حول تسريع التقدم نحو تمكين المرأة العراقية بمشاركة أكثر من (200) مشارك ومشاركة في عام 2024، وعقد جلسة حوارية بالتعاون مع منظمة (GIZ) الألمانية التي تناولت أهمية دور المرأة في الاقتصاد والتنمية المستدامة

ب. بلغ إجمالي القروض الممنوحة لدعم النازحين والمجتمعات المضيفة للمرحلة الانتقالية الأولى لبرنامج آفاق ضمن التوزيع الجغرافي لمحافظة نينوى ودهوك (2.69) مليار دينار فيما بلغ عدد المقترضين (210) أشخاص.

ج. تحويل مبالغ التبرعات والإعانات والمساهمات المقدمة من البنك المركزي العراقي إلى مبادرات مجلس الوزراء والجهات الحكومية والخاصة.

رابعًا: مساهمة البنك المركزي العراقي في الحد من التغيير المناخي

انطلاقاً من محور دعم البنك المركزي العراقي للمشاريع الصديقة للبيئة والتزامه بتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في البلاد وذلك ضمن سعيه لدعم التنمية المستدامة وفق الخطة الاستراتيجية لهذا البنك وعليه فإنه بصدد العمل على توفير منظومات سيطرة كفؤة على الانبعاثات الغازية والدقائقية للسيطرة على الملوثات الناجمة منها وتوفير المتطلبات البيئية كافة والالتزام بالتشريعات البيئية النافذة و لتعزيز دوره في هذا المجال قام البنك المركزي العراقي في عام 2024 بالاتي:-

1. شمول تمويل مشاريع تدوير النفايات بضوابط مبادرة الطاقة المتجددة.
2. وضع الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للمدة (2023-2029) وحسب توصيات البنك الدولي بأن يتم العمل على تطوير إطار للتمويل الأخضر وتنفيذه لمساعدة القطاع المالي العراقي، إذ تم تطوير خارطة طريق التمويل المستدام لأجل إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

لأجل الحفاظ على الاســـتقرار النقدي والمالي وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين كما شجع البنك المركزي العراقي المؤسسات والشركات على العمل في المشاريع التي تقلل من آلاثار السلبية للانبعاثات على البيئة.

3. ســـعى البنك المركزي العراقي إلى تبني حلول مبتكرة ومســـتدامة لمعالجة النفايات وتحقيق الاكتفاء من مصادر الطاقة بالتواصل مع هيئة الاستثمار وأمانة بغداد للإفادة من مخلفات فرم العملة التالفة بتوليد الطاقة الكهربائية عبر أنظمة متقدمة إذ يتم حرقها بطريقة آمنة وصديقة للبيئة وبهذا يتحقق هدف مزدوج التخلص الأمن من النفايات وتوليد الطاقة النظيفة في تغذية الشـــبكة الوطنية و التقليل من الاعتماد على مصـــادر الطاقة التقليدية مثل الوقود الإحفوري ما يعزز من مكانة الدولة وتبني الاقتصاد الأخضر.
4. تبنى البنك المركزي العراقي حلولاً للطاقة النظيفة بالتنســـيق مع وزارة البيئة، تســـهم في تحقيق التنمية المستدامة منها شمول مشاريع إعادة تأهيل معامل إنتاج الطابوق للتحول من اســـتخدام الوقود الملوث (النفط الاســـود) إلى الوقود الأنظف (الغاز الســـائل) بمبادرة الـــ (1) ترليون دينار المخصصة لمشاريع الطاقة المتجددة للحد من تلوث الهواء الناجم عن هذه المعامل ضمن المواصفات التي تحددها وزارة البيئة.
5. تم دعم وزارة الزراعة بمبلغ (250) مليون دينار وذلك تلبية لمبادرة السيد رئيس مجلس الوزراء لزراعة خمسة مليون شجرة ونخلة.
6. قام فريق ايزو للطاقة في البنك المركزي العراقي بتنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات الحكومية والتي تخص الاســـتدامة مثل إلزام لجان المشـــتريات في هذا البنك بشراء الإنارة الاقتصادية و أجهزة التبريد التي تحمل ملصـــقات كفاءة الطاقة وكذلك التوجه في تحويل السيارات الخاصة بالبنك المركزي إلى سيارات هجينة تعمل بالطاقة الكهربائية و الوقود وغيرها من المنجزات وذلك ضـــمن خطة البنك المركزي لدعم الطاقة.

الملاحق الإحصائية

اعتمد هذا التقرير في تحليل متغيرات الاقتصـــاد العراقي على البيانات الواردة من الوزارات، إلى جانب بيانات قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية في هذا البنك.

ملحق جدول (1)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الثابتة عامي 2023-2024
سنة الأساس 2007=100 (مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2023	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2024*	الأهمية النسبية %	نسبة التغير%
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	7,143,060.8	8,463,273.7	4.0	-39.1
التعدين والمقالع:	119,956,081.8	112,526,506.7	52.8	220.1
- النفط الخام	119,687,921.4	112,237,370.7	52.7	220.7
- الأنواع الأخرى من التعدين	268,160.4	289,136.0	0.1	-0.6
الصناعة التحويلية	4,149,764.6	5,929,382.6	2.8	-52.7
الكهرباء والماء	1,778,859.9	2,604,247.8	1.2	-24.4
البناء والتشييد	8,723,925.3	9,979,639.1	4.7	-37.2
النقل والاتصالات والخزن	19,981,407.6	19,156,077.1	9.0	24.4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	16,593,256.0	17,156,295.2	8.1	-16.7
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:	12,057,888.0	11,291,348.2	5.3	22.7
- البنوك والتأمين	2,005,215.7	1,922,721.9	0.9	2.4
- ملكية دور السكن	10,052,672.3	9,368,626.3	4.4	20.3
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	26,063,264.4	25,964,703.0	12.2	2.9
- الحكومة العامة	20,584,617.4	20,610,932.3	9.7	-0.8
- الخدمات الشخصية	5,478,647.0	5,353,770.7	2.5	3.7
المجموع بحسب النشاطات	216,447,508	213,071,473	100.0	100.0
ناقصًا: رسم الخدمة المحتسب	1,215,325	1,165,169		
الناتج المحلي الإجمالي	215,232,184	211,906,304		

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
*** تقديرات أوّلية سنوية.**

ملحق جدول (2)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الجارية عامي 2023-2024 (مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2023	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2024 *	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	10,988,524.8	12,340,422.1	3.4	13.8
التعدين والمقالع:	149,848,572.8	135,820,114.2	37.1	-142.9
- النفط الخام	149,504,787.2	135,433,653.0	37.0	-143.3
- الأنواع الأخرى من التعدين	343,785.6	386,461.2	0.1	0.4
الصناعة التحويلية	10,670,140.4	14,857,844.4	4.1	42.7
الكهرباء والماء	7,102,691.9	11,038,689.2	3.0	40.1
البناء والتشييد	23,280,130.8	25,764,082.9	7.0	25.3
النقل والاتصالات والخزن	35,148,672.7	34,461,441.8	9.4	-7.0
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	27,905,121.6	29,265,868.1	8.0	13.9
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:	23,487,755.2	22,804,030.9	6.2	-7.0
- البنوك والتأمين	4,287,151.2	4,394,359.4	1.2	1.1
- ملكية دور السكن	19,200,604.0	18,409,671.5	5.0	-8.1
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	67,946,998.2	79,844,123.1	21.8	121.2
- الحكومة العامة	53,031,840.3	65,555,425.5	17.9	127.6
- الخدمات الشخصية	14,915,157.9	14,288,697.6	3.9	-6.4
المجموع بحسب النشاطات	356,378,608.4	366,196,616.7	100.0	100.0
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	2,598,364.7	2,662,981.8		
الناتج المحلي الإجمالي	353,780,243.7	363,533,634.9		

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).
*** تقديرات اولية سنوية.**

ملحق جدول (3)
عرض النقد (M1، M2) ومكوّناته لأشهر عامي 2023-2024
(مليار دينار)

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني 2023	85,782	64,286	150,068	21,784	171,852
شباط	88,554	61,360	149,914	21,537	171,451
آذار	88,369	61,004	149,914	21,091	170,464
نيسان	89,753	61,870	151,623	21,494	173,116
أيّار	90,677	62,945	153,622	19,864	173,487
حزيران	92,615	63,154	155,769	22,002	177,772
تموز	91,121	63,835	154,956	21,828	176,784
آب	91,451	61,118	152,569	21,746	174,315
أيلول	91,845	60,573	152,418	21,532	173,950
تشرين الأول	93,105	62,323	155,428	20,877	176,305
تشرين الثاني	93,762	64,872	158,635	20,255	178,889
كانون الأول	94,621	65,697	160,318	20,657	180,976
كانون الثاني 2024	92,183	64,492	156,676	20,575	177,251
شباط	90,660	64,428	155,088	20,415	175,503
آذار	90,136	62,260	152,397	20,299	172,696
نيسان	91,565	62,787	154,353	20,464	174,817
أيّار	92,354	65,211	157,565	20,704	178,269
حزيران	93,649	64,632	158,242	20,828	179,110
تموز	95,363	64,528	159,892	21,201	181,092
آب	95,544	63,627	159,171	21,131	180,302
أيلول	95,702	62,793	158,495	21,138	179,633
تشرين الأول	95,557	360,76	156,319	20,939	177,259
تشرين الثاني	93,264	59,256	152,520	21,073	173,593
كانون الأول	93,400	59,460	152,860	21,163	174,023

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
البيانات الأولية القابلة للتعديل.

ملحق جدول (4)
الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2023-2024 (مليار دينار)

المدّة	2023		2024	
	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة
كانون الثاني	12,069	1,553	16,241	2,571
شباط	13,307	1,590	16,636	2,664
آذار	12,947	1,620	15,879	2,543
نيسان	12,696	1,751	15,724	2,586
أيّار	15,535	2,199	17,476	2,733
حزيران	15,559	2,305	18,300	2,732
تموز	15,367	2,404	18,492	2,866
آب	15,264	2,430	18,710	3,012
أيلول	14,977	2,462	18,485	3,061
تشرين الأول	14,963	2,424	18,435	3,065
تشرين الثاني	15,295	2,479	18,207	3,042
كانون الأول	16,075	2,570	17,837	3,049

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (5)
حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يومًا واستحقاق (365) يومًا و(14) يومًا لعامي 2023-2024 (مليون دينار)

المدة	المبلغ المباع (182) يومًا	المبلغ المسدد	مُعدّل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (365) يومًا	المبلغ المسدد	مُعدّل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (14) يومًا	المبلغ المسدد	مُعدّل سعر الفائدة (%)
كانون الثاني 2022									
شباط									
آذار									
نيسان									
أيار									
حزيران									
تموز							8,022	1,565	7.50
آب							12,365.4	12,577.6	7.50
أيلول							7,209.8	13,454.6	7.50
تشرين الأول							11,062.1	11,062.1	7.50
تشرين الثاني							10,964.6	5,345.6	7.50
كانون الأول							4,662	10,281	7.50
المجموع		0			0			54,285.9	
كانون الثاني 2023							9,501.5	4,807	7.50
شباط							10,081.2	9,809.5	7.50
آذار							5,544	4,966.2	7.50
نيسان							11,608	11,778	7.50
ايار							10,490	10,739	7.50
حزيران								5,125	
تموز									
آب									
أيلول									
تشرين الأول									
تشرين الثاني							5,058.6	2,367.9	4.00
كانون الأول							2,606.6	5,297.3	4.00
المجموع								54,889.9	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (6) رصيد الودائع لدى المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2023-2024 (مليون دينار)		
الفقرات	2023	2024
الحكومة المركزية	47,324,968	42,432,525
جارية	41,817,470	37,380,351
توفير	0	1,423
ثابتة	5,507,498	5,050,751
المؤسسات العامة	29,616,997	27,416,955
جارية	28,023,813	26,170,647
توفير	28,193	28,798
ثابتة	1,564,991	1,217,510
القطاع الخاص	56,556,663	53,033,824
جارية	37,660,814	33,279,642
توفير	16,298,474	16,390,734
ثابتة	2,597,375	3,363,448
المجموع	133,498,628	122,883,304
البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية. **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**		

ملحق جدول (7) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2023-2024 (مليون دينار)		
الفقرات	2023	2024
الحكومة المركزية	27,454,254	27,016,864
المكشوف	1,494,193	1,524,546
الأوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	25,959,705	25,491,906
ديون متأخرة التسديد	356	412
المؤسسات العامة	2,250,601	2,506,563
المكشوف	91,248	91,707
الأوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	2,088,678	2,343,403
ديون متأخرة التسديد	70,675	71,453
القطاع الخاص	39,548,039	43,937,470
المكشوف	2,445,822	2,065,431
الأوراق التجارية المخصومة	71,776	95,487
القروض والسلف	32,763,923	36,603,716
ديون متأخرة التسديد	4,266,518	5,172,836
المجموع	69,252,894	73,460,897
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية. **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**		

ملحق جدول (8)
التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من المصارف التجارية عامي 2023-2024 (مليون دينار)

النشاطات	الائتمان النقدي		الائتمان التعهدي	
	2023	2024	2023	2024
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2,062,822	1,828,828	11,129	14,618
التعدين والمانجم	62,806	3,921	19,147	118,999
الصناعة التحويلية	2,830,089	3,806,392	463,177	1,629,425
تجهيز الكهرباء والغاز والمياه	3,121,279	2,491,489	8,206,937	8,568,061
التشييد	14,716,972	15,979,727	1,516,285	2,002,226
تجارة الجملة والتجزئة	13,122,783	13,820,148	10,446,119	7,832,909
النقل والتخزين	1,458,447	1,400,836	590,292	3,357,388
التمويل و التامين	998,316	740,651	232,073	499,411
خدمات مجتمع	30,785,921	33,206,345	2,896,833	4,502,948
العالم الخارجي	93,459	182,560	2,021,308	256,688
المجموع الكلي	**69,252,894**	**73,460,897**	**26,403,300**	**28,782,673**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (9)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2023 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي)

Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2023

Million of U.S $ (مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	28,374.6		**اولا- الحساب الجاري**
1- Trade balance	43,196.7		**1- الميزان التجاري**
Exports (F.O.B)	99,149.2		الصادرات (فوب)
– Crude oil	94,488.5		– النفط الخام
-*Governmental	94,488.5		- *حكومي
- private	0.0		- خاص
– Oil Products	4,232.7		– المنتجات النفطية
- Governmental	3,753.1		- حكومي
- private	479.6		- خاص
– Other exports	428.0		– الصادرات الأخرى
Imports	55,952.5	65,826.4	الاستيرادات
1.Government Imports	15,389.6	18,105.4	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	7,040.1	8,282.6	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	2,280.0	2,682.4	ب- الاستيرادات الرأسمالية
C- Refined oil products	5,569.8	6,552.6	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	471.1	554.2	د- الاستيرادات الحكومية الأخرى
E- Cost of currency printing	28.6	33.6	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	40,562.9	47,721.0	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	10,140.8	11,930.3	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	30,422.1	35,790.7	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-16,524.0		**2- صافي حساب الخدمات**
Receipts	8,702.7		المقبوضات
Payments**	25,226.7		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	973.3		**3 -حساب الدخل الاولي**
Compensation of employee	71.3		تعويضات العاملين
Investment Income	902.0		دخل الاستثمار
– Receipts	4,548.0		– المقبوضات
– Payments	3,646.0		– المدفوعات
- Interest/ external debt	634.6		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	3,011.4		- أخرى
4-Secondary Incom Account	728.6		**4 - حساب الدخل الثانوي**
Special transfers Included Remittances	177.1		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	551.5		التحويلات الرسمية
– Receipts	614.6		– المقبوضات
Total of Grants	0.0		إجمالي المنح
Other current transfers	614.6		التحويلات الجارية الأخرى
– Payments	63.1		– المدفوعات
Total of Grants	5.6		إجمالي المنح
Other current transfers	57.5		التحويلات الجارية الأخرى
UN Compensation Fund	0.0		صندوق التعويضات
Others	57.5		أخرى

*** Including the value of oil in kind.**

***: بضمنها قيمة النفط العيني.**

****Includes the costs of shipment & insurance detucted from imports value CIF (9874.0) million US $**

****: تتضمن تكاليف الشحن والتامين المستقطعة من قيمة الاستيرادات سيف البالغة (9874.0) مليون دولار.**

Note :Preliminary data.

ملحوظة: البيانات أولية.

تابع ملحق (جدول 9)
ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2024 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي)
Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2024

Million of U.S $ (مليون دولار)

Items	(FOB)		الفقـــــــرات
second- Capital Account/ net	-11.0		**ثانيا- صافي الحساب الراسمالي**
credit	0.6		الدائن
debit	11.6		المدين
third- Financial Account/ net	334.1		**ثالثا- صافي الحساب المالي**
1- Direct investment/ Net	8,087.6		**1-صافي الاستثمار المباشر(في الخارج - في الداخل)**
Abroad	438.7		في الخارج (صافي)
In Iraq	-7,648.9		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment/ Net	-1,322.5		**2-صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)**
– Assets	-1,670.3		ـ الموجودات
a-General Government	-1,671.3		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	1,671.3		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	1.0		ب - قطاعات أخرى
drawing	1.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفأة)
– Liabilites	-347.8		ـ المطلوبات
a-General Government	-348.0		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	348.0		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	0.2		ب - قطاعات أخرى
drawing	0.8		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.6		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	6,323.4		**3- صافي الاستثمار الآخر**
a- Official , net	2,746.5		أ- صافي الاستثمار الرسمي
– Assets	-2,403.2		ـ الموجودات
- Claims held abroad	2.4		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-1241.1		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	-1,164.5		- إئتمانات التجارة
- Other equity	0.0		- حصص الملكية الأخرى
– Liabilites	-5,149.7		ـ المطلوبات
- Obligation on government	-1,955.7		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	-630.0		- المسحوب من القروض
- Amortization	-2,564.0		- التسديدات
- Trade Credit	0.0		- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	2,698.0		ب- صافي الاستثمار لشركات الايداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
– Assets	2,682.0		ـ الموجودات
– Liabilites	-16.0		ـ المطلوبات
c- Forign Deposites,net/ Other Sectores	878.9		ج- صافي الودائع في الخارج/ قطاعات أخرى
4-Reserve assets	-12,754.4		**4- الأصول الاحتياطية**
- Central bank	-12,754.4		- البنك المركزي
- Reserves	-12,754.4		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	-12,754.4		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	1,585.8		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	14.8		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0		ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	-14,355.0		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	-5,253.9		1- العملة والودائع
–With Monetary Authorties	-4,240.0		ـ لدى السلطات النقدية
–With banks	-1,013.9		ـ لدى البنوك الخارجية
2- Securities	-9,101.1		2- الأوراق الماليـــــة
–Equities	0.0		ـ سندات الملكية
–notes & bonds	0.0		ـ سندات وإذونات
– Money Market Instrument\Financtial/ Derivatives,net	-9,101.1		ـ أدوات السوق النقدية/ صافي المشتقات المالية
3-Other Cliams	0.0		3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	-8,021.4		**رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)**

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2665) لسنة 2025